

- انتهت الجلسة -

المهندس سعد هایل السورور
رئيس مجلس النواب

حكم خير
امين عام مجلس الامة



ملحق التجربة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية

من الدورة الاستثنائية الاولى للدوره العادية الثالثه لمجلس الامة الثاني عشر
المنعقد في ٨/ربيع اول/١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٦/٧/٢٤ ميلاديه .

الجلد (٣٣)

العدد (٢)

جدول الاعمال

صفحة

٨

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقه .

٨

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

٢ - طلب معذره مقدم من سعادة النائب صالح شعواطه المحترم .

هكذا من المأهول

٣ - الردود على الأسئلة : -

- ١ . كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (٢١١٤) تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٦٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .
- ٢ . كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ ، جواباً على السؤال رقم (٩٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .
- ٣ . كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٧٤٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٨٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
- ٤ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٤٥٦٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/١١ ، جواباً على السؤال رقم (٨٩) المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور .
- ٥ . كتاب معالي وزير التعليم العالي (٤٨١٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٣) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

٤ - الكتب الواردة : -

- ١ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٥٤٨١) تاريخ ١٩٩٦/٦/٨ ، والمتضمن مشروع قانون وكالة الأنباء الأردنية / بقا لسنة ١٩٩٦ .
(بحال على اللجنة)
- ٢ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٥٤٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٦/٨ ، والمتضمن مشروع قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية لسنة ١٩٩٦ .
(بحال على اللجنة)

٥ - قرارات اللجان : -

- ١ . قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
١ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد احمد الكساسبة مقررراً للجنة
- ٢ . قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
١ - معالي المهندس سمير الحباشنة رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد علي الشطي مقررراً للجنة
- ٣ . قرار لجنة الشؤون العربية والدولية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
١ - سعادة الدكتور فوزي الطيمية رئيساً للجنة
٢ - سعادة الدكتور نزيه عمارين مقررراً للجنة
- ٤ . قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
١ - سعادة السيد طلال عبيدات رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد سليمان السعد مقررراً للجنة
- ٥ . قرار لجنة التوجيه الوطني رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
١ - معالي السيد طه الهباهبة رئيساً للجنة
٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج مقررراً للجنة
- ٦ . قرار لجنة الصحة والبيئة رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن

والمتضمن انتخاب كل من :

- ١ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور نزيه عمارين مقررراً للجنة
- ٧ . قرار لجنة التربية والثقافة والشباب رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - سعادة الدكتور محمد عويضة رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور عبد المجيد الأقطش مقررراً للجنة
- ٨ . قرار لجنة الزراعة والمياه رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - معالي السيد نادر الظهيرات رئيساً للجنة
- ٢ - معالي المهندس منصور بن طريف مقررراً للجنة
- ٩ . قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج مقررراً للجنة
- ١٠ . قرار لجنة الطاقة والثروة المعدنية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - سعادة المهندس عبد موسى النهار رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة السيد بدر الرياطي مقررراً للجنة
- ١١ . قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - سعادة السيد فواز الزعبي رئيساً للجنة

- ٢ - معالي السيد توفيق كريشان مقررراً للجنة
- ١٢ . قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - سعادة الدكتور بسام العموش رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة المهندس خليل حدادين مقررراً للجنة
- ١٣ . قرار لجنة فلسطين رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - سعادة السيد عبد العزيز جبر رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة السيد بسام حدادين مقررراً للجنة
- ١٤ . قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب كل من : -
- ١ - معالي السيد جمال الخريشا رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة السيد سالم الزوايدة مقررراً للجنة
- ٦ . تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم الأربعاء تاريخ ١٩٩٦/٧/٣١ الساعة العاشرة صباحاً

هكذا من العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/٧/٢٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثانية) من الدورة (الاستثنائية الأولى) للدورة العادية الثالثة برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السورور) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (حكيم خير) .
وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: ١- احد .
وتغيب بمعذره من الأعضاء السادة: صالح شعواطه .
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: محمد داوديه ، د. ذيب عبدالله ، عبد المنعم ابو زنت ، ابراهيم سمارة ، عبد الكريم الكباريتي ، ذيب انيس .
وحضر من الحكومة : ١ - معالي الدكتور عبدا لله السورور : وزير التعليم العالي .

٢ - معالي الدكتور عوض

خليفات : وزير الداخلية .

٣ - معالي المهندس عبد الهادي

انجلي : وزير الأشغال العامة والاسكان .

٤ - معالي السيد عبد الكريم

الدغمي : وزير العدل .

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة :

وزير البريد والاتصالات .

٦ - معالي المهندس سمير قعوار :

وزير المياه والري .

٧ - معالي المهندس علي ابو

الواغب : وزير الصناعة والتجارة .

٨ - معالي الدكتور صالح

ارشيدات : وزير السياحة والآثار .

٩ - معالي الدكتور عبد الرزاق

طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠ - معالي الدكتور عارف

البطايه : وزير الصحة .

١١ - معالي الدكتور عبد

السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

١٢ - معالي الدكتورة ريم

خلف : وزير التخطيط .

١٣ - معالي الدكتور هاشم

الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٤ - معالي السيد محمد

الدويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٥ - معالي المهندس حماد ابو

جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .

١٦ - معالي المهندس منير صوير :

وزير التموين .

١٧ - معالي الدكتور عبد الحافظ

الشخانية : وزير العمل .

١٨ - معالي السيد مفلح

الرحيمي : وزير دولة .

١٩ - معالي الدكتور احمد

القضاة : وزير الثقافة .

٢٠ - معالي الدكتور مصطفى

شيكات : وزير الزراعة .

٢١ - معالي السيد محمود

الهويمل : وزير دولة .

٢٢ - معالي السيد محمد عوده

لمجادات : وزير دولة .

٢٣ - معالي الدكتور منذر

المصري : وزير التربية والتعليم .

٢٤ - معالي السيد مروان

عوض : وزير المالية .

٢٥ - معالي الدكتور مروان

المعشر : وزير الاعلام .

٢٦ - معالي الدكتور كمال

ناصر : وزير التنمية الادارية .

٢٧ - معالي المهندس ناصر

اللوذي : وزير النقل .

وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي

الحسيان ، السيد محمد الرديني ،

السيد غسان النجداوي .



معالي رئيس المجلس :

هذه من الأعمال

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة،
السيد الامين العام جدول الاعمال .
السيد الامين العام :
بسم الله الرحمن الرحيم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
معالي رئيس المجلس :
يعني ؟
يعني .
السيد الامين العام :
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
أ - طلب معذره مقدم من سعادة
النائب صالح شعواطه المحترم .
معالي رئيس المجلس :
هل يوافق المجلس الكريم على
معذرة النائب المحترم ؟
موافقون .
معالي الاستاذ عبد الرؤوف
الروابده .
السيد عبد الرؤوف الروابده :
تطبيقاً لاحكام النظام لم يعد من
الضروري تلاوة محضر الجلسة
السابقة حسب النظام الداخلي
الجديد ، وانما يكتفى بملخص لذلك

يتفق عليه رئيس المجلس مع مساعده،
ولذلك نتمنى في الدورات القادمة ان
يقال تلاوة ملخص المجلس السابق.
وشكراً سيدي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :
البند الذي يليه .
السيد الامين العام :
٣ - الردود على الاسئلة : -
١ - كتاب معالي وزير الاوقاف
والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم
(٢١١٤) تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤ ،
جواباً على السؤال رقم (٦٨) المقدم
من سعادة النائب الدكتور همام
سعيد .
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣ م
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاسئلة
رقم السؤال : ٦٨
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى معالي وزير الاوقاف الاحكام
للاجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي .

نص السؤال :
لقد تناهى الى مسامي ان محاسب
كلية الدعوة قد أتى على مخزنة كلية
الدعوة .
كم المبالغ المسروقة من أموال
الكلية ؟
واين دور الوزارة في ضبط
الاجراءات الادارية الواقية من مثل
هذه الاعمال ؟
ماذا يقول ملف هذا الموظف ،
هل كان اهلاً لتسليمه مثل هذه
المسئولية ؟
ماذا فعلت الوزارة في هذه
القضية ؟
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
د . همام سعيد
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
الرقم ١١٧٢/٣١/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٥/٨
سعادة النائب الدكتور همام سعيد
ابعث اليكم صورة عن كتاب
معالي وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية رقم (٢١١٤)
تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤ ، جواباً على
السؤال رقم (٦٨) المقدم منكم
للاطلاع على مضمونه .
واستناداً لاحكام المادة "١٢٠" من
النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة
١٩٩٦ ارجو اختصار رئاسة المجلس
عن رغبتكم في ادراجه على جدول
اعمال الدورة القادمة .
واقبلوا الاحترام ،،،
م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
الرقم ٨٨/٢٩/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/١/١٧
معالي وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال
رقم (٦٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤
المقدم من سعادة النائب الدكتور
همام سعيد .
يرجى الاطلاع والاجابة عليه
ضمن المدة القانونية .

هكذا من الأعمال

واقبلوا الاحترام،،،
م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
نسخة : الى سعادة النائب همام سعيد
نسخة : الى سجل الاسئلة
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الرقم ٢١/١/١
التاريخ ١٤١٦/١٠/٥ هـ
الموافق ١٩٩٦/٢/٢٤ م
معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اشارة الى كتاب معاليكم رقم
٣١١١/٢٨/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٤ المتضمن السؤال
رقم (٤٩) والمقدم من سعادة
النائب السيد / سليمان سلامة
السعد .
ارجو ان ابين لمعاليكم بأنني سبق
ان اجبت على سؤال مماثل تحت رقم
(٤٩) لسعادة النائب سليمان السعد
بكتابي رقم ٩٩٨/٢١/١/١ تاريخ
١٩٩٦/١/٢٢ المرفق صورة عنه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور عبد السلام العبادي
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الرقم ٩٩٨/٢١/١/١
التاريخ ١٤١٦/٩/٢ هـ
الموافق ١٩٩٦/١/٢٢ م
معالي رئيس مجلس النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اشارة الى كتاب معاليكم رقم
٣١١١/٢٨/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٤ المتضمن السؤال
رقم (٤٩) والمقدم من سعادة
النائب السيد / سليمان سلامة
السعد .
ارجو ان ابين لمعاليكم مايلي : -
اعلمني عميد كلية الدعوة واصول
الدين / عمان بكتابه رقم
١/١/٦ ب تاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠
بأن الموظف / سمير حسن عبدالقادر

درس / محاسب كلية الدعوة
واصول الدين قد تغيب عن عمله من
صباح يوم الاربعاء ١٩٩٥/٩/٢٧ ،
وكان قد حصل على اذن مغادرة
ظهر يوم ١٩٩٥/٩/٢٦ ، وقد تبين
بأنه قام باختلاس مبلغ وقدره
(١٤٨٥٩٦,٧٥٠) دينار قيمة
الرسوم الدراسية التي استوفيت من
الطلاب ومستحقات بعض اعضاء
الهيئة التدريسية وسلف نقدية للكلية،
وانه لم يكن يقوم بتوريد المبالغ التي
يقبضها من الطلاب الى البنك اولا
بأول .
وعلى الفور تم اتخاذ الاجراءات
التالية :
١ - تم ابلاغ عطوفة مدير الامن
السام ، وادارة التحقيقات والبحث
الجنائي بكتابتنا رقم (١٣٥١٩)
بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠ لاتخاذ
الاجراءات اللازمة للقبض على
المذكور اعلاه ومنعه من مغادرة
المملكة .
٢ - تمت مخاطبة مدير عام دائرة
الاراضي والمساحة بكتابتنا رقم

(١٣٦١٢) بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١
بحصر الاموال غير المنقولة باسم
السيد / سمير حسن عبد القادر
درس وكفيله والده حسن عبد
القادر حسن درس وزوجته سميرة
محمود سالم القيسي ، ووضع اشارة
حجز عليها وعدم اجراء أي معاملة
انتقال عليها .
٣ - تم تشكيل لجنة لتدقيق البنود
والسجلات المالية التي بحوزة المحاسب
سمير حسن عبد القادر درس لتحديد
المبلغ الذي قام بقبضه ولم يقيم
بتوريده الى البنك بكتابي رقم
(١٣٦١٠) بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ ،
وذلك بالاشتراك مع مندوبي ديوان
المحاسبة .
٤ - تمت مخاطبة معالي وزير المالية
بكتابي رقم (١٣٦١١) بتاريخ
١٩٩٥/١٠/١ باعلامه بما قام به
محاسب كلية الدعوة ، وعلى اثر
ذلك تم تشكيل لجنة التدقيق للقيود
التي بحوزة المحاسب المذكور اعلاه
وحصر المبالغ التي قام باختلاسها وتم
تحويل القضية الى عطوفة النائب العام

كلنا من الشاغل

لملاحقته جزائياً ، وتحصيل المبالغ التي تم اختلاسها .

أما الوظائف التي شغلها هذا الموظف منذ أن تم تعيينه في ملاك الأوقاف فكانت على النحو التالي :-

- عين بوظيفة محاسب بالدرجة السابعة ابتداء من تاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦ في مديرية أوقاف الزرقاء ، وسبق أن عمل في القوات المسلحة بمهنة محاسب درجة أولى ، وكان التعيين بناء على إعلان ومقابلات لجميع المتقدمين ، وتم التعيين حسب الأصول وبقرار من وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في حينه ، سماحة الدكتور عبد العزيز الحياط ، بناء على تنسيب أمين عام الوزارة في حينه الدكتور عبد السلام العبادي .

- نقل لوظيفة رئيس القسم المالي في مديرية أوقاف الزرقاء بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧ .

- نقل لوظيفة محاسب في مركز الوزارة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٨ .

- تم إعادة نقله رئيساً للقسم المالي لمديرية أوقاف الزرقاء بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ ، وبقرار من الوزير في حينه سماحة الدكتور عبد العزيز الحياط وبناء على تنسيب عطوفة الأمين العام الدكتور أحمد هليل لأن القرارات الخاصة بموظفي الفئة الثانية تتم بهذه الطريقة وفق نظام الخدمة المدنية ، وبناء على مطالبة مدير أوقاف الزرقاء في حينه السيد / عبد الحميد الزرين نظراً لكفاءته ، كما بين في كتابه واثناء هذه الفترة وجدت مخالفة لديه وهي الاحتفاظ بمبلغ مائتي دينار أمانات مزايمة ، وعلى أثر ذلك نقل محاسباً إلى كلية الدعوة وأصول الدين بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٠ ، بقرار من وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في حينه سماحة الدكتور علي الفقير ، وبعد استكمال التحقيق في المخالفة المنسوبة إليه تمت إحالته إلى المحكمة لأهماله بواجبات الوظيفة ، فطلب عميد الكلية بديلاً عنه عندما تم وقفه عن العمل للسبب

أما بالنسبة لسلوكه الوظيفي فإنه من الرجوع إلى ملفه تبين عدم وجود أي مخالفات مسلكية بحقه ، غير ما أشير إليه أعلاه ، بل أن تقاريره السنوية أثناء خدمته كانت على النحو التالي :-

عام ١٩٨٨ ممتاز عام ١٩٩١ ممتاز
عام ١٩٨٩ ممتاز عام ١٩٩٢ ممتاز
عام ١٩٩٠ جيد جداً عام ١٩٩٣ ممتاز

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور عبد السلام العبادي

معالي رئيس المجلس :

استاذ الدكتور همام سعيد فيه
نقطه نظام عند الاستاذ حمزه منصور
السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

نقطه النظام تتعلق بمجدول الاعمال لهذا اليوم ، وهي استناداً إلى الفصل الثالث عشر من النظام الداخلي الذي يتحدث عن المناقشة العامة وبالتحديد المادة (١٢٨) و (١٢٩) من النظام الداخلي ، لقد قدم إلى معاليكم في الجلسة السابقة طلب مناقشة موقع من (٤١) نائباً ،

المذكور آنفاً ، ولم يطلب نقله للمخالفة التي نسبت إليه وبعد ذلك حكمت عليه المحكمة بالحبس لمدة اسبوعين وتم استبدال العقوبة بالغرامة . فأعيد إلى عمله ونقل محاسباً في مركز الوزارة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٦م ، بقرار من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في حينه ، بعد أن تبين أن الحكم الذي صدر بحقه غير موجب لعزله من الوظيفة وفق احكام نظام الخدمة المدنية ، واشغل من ذلك التاريخ وظيفه رئيس قسم الواردات .

- ثم نقل محاسباً في كلية الدعوة وأصول الدين من تاريخ ١٩٩٥/٦/٤ ، بقرار مني لاعتبارات إدارية وضمن توجه يهدف إلى عدم إبقاء أي موظف مالي في مركز عمله مدة طويلة ، وقد تم نقله في إطار حركة تنقلات شملت عدداً كبيراً من الموظفين الماليين ، وقد اتخذ القرار مني بناء على تنسيبات حسب الأصول .

كلنا من الأعمال

والنظام الداخلي يوجب تحديد موعد جلسة المناقشة في أول جلسته تلي تقديم طلب المناقشة ، ولما كانت هذه أول جلسته بعد تقديم المناقشة ، فأني أمل ان يصار الى تحديد موعد المناقشة وفقاً للنظام الداخلي وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

سأعرض هذه خلال هذه الجلسة،
الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أشكر معالي وزير الاوقاف على اجابته ، ولكن هذه الصورة هي صورة من صور الاهمال والتسيب في المال العام فكيف استطاع موظف ما ان يحتفظ بمبلغ يقارب (١٥٠) الف دينار ليقوم بعد ذلك باختلاس هذه المبلغ ، ليس من المفروض ان تكون هنالك اجراءات تتابع مثل هذه الموظف المحاسب او المدير المالي، وان يكون هنالك مسؤول يتولى القيام بالاشراف على تسليم هذه

المبالغ للبنك كل يوم من الايام ، ثم يشرف هذا المسؤول او يراقب امين الصندوق او المحاسب ، هل دفع هذا المبلغ للبنك ام لم يدفع ؟ واين الاتصال التي تم بموجبه دفع هذا المبلغ؟ ما هي الاجراءات التي تتبع في العادة مع امناء الصناديق والمدراء الماليين ؟ هل يبقى الامر على ذمتهم دون متابعه او مساءله حتى تقع الكارثة كما حدثت في وزارة الاوقاف ، ويترك الامر طيلة العام بلا شيء من المتابعة والمساءلة ، ويبدو ان معالي الوزير لم يشغله الامر الاداري والمالي بقدر ما شغله ملاحقة الخطباء والمدربين ومحاسبتهم على الكلمة ، وتبقى رقبته دائمة حتى في ايام الجمع والاعياد للخطباء والمدربين دون الموظفين والاداريين ، ان الموظف المذكور حسب كتاب معالي الوزير ارتكب مخالفه قبل ذلك ، وهذه المخالفة تتعلق بالمال العام ، وتتعلق في انه لم يودع مبالغ للبنك ، وقررت المحكمة حبسه شهرين وجعلته يدفع غرامه ، ثم اعادته

الوزارة الى امر اخطر حيث سلمته امانة صندوق كلية الدعوة واصول الدين التي يقبض فيها رسوم الطلاب ، لقد كان الاولى بمثل هذا الموظف او بهذه الوزارة التي ارتكب فيها الموظف مثل هذه المخالفة ان لا يتولى مثل هذه المسؤولية وان ينقل الى وظيفة اخرى لاتتعلق بأمر يستدعي امانة عالية ومسؤولية كبيرة .

معالي الرئيس انني ارى في هذا الاجراء في هذه التصرف خللاً كبيراً ، ولا ارى ان هذا الامر يقتصر على هذا الموظف ، بل يقتصر على اهمال الوزارة وعدم محاسبتها ومتابعتها لموظفيها الذين يتولون شؤون المال فيها لذلك فاني ارجو ان يوضع النظام الكافي والقادر على متابعة ومحاسبة امثال هؤلاء وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير الاوقاف

معالي وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية :

شكراً سيدي الرئيس .

حقيقه الواقعه التي امامنا والتي اجبت عنها ، واقعته تتعلق بمخالفه موظف ولا علاقه لها بالبنية الاداريه الكامله والرقابه الموجوده في وزارة الاوقاف لاننا نعلم ان مثل هذه الامور قد تقع في أي دائره وفي أي امر يتعلق بالموظف نفسه ، اذا كان الموضوع موضوع محاسبه للوزارة اظن ان في الفقره الوارده في الصفحه الثانيه من جوابي ان هذه المحاسبه تتعلق بمسيره طويله للتعامل مع هذا الموظف بدأت من سنة ١٩٨٨ واظن انه ليس من المناسب ان يشار الى وزير الاوقاف بهذه الحاله بضبط الامر بموضوع بمحاسبه الخطباء لا من قريب ولا من بعيد ، لانني بينت في الصفحه الثانيه ان هذا الموظف قد عومل ليس من وزير الاوقاف الحالي انما لوزراء الاوقاف السابقين وامناء الوزارة السابقين معامله له واظن ان هذا مبین بالتفصيل ، واذا كان هنالك أي تقصير او أي اتهام في محاسبه هذا الموظف فيجب ان يشمل الجميع هذا من ناحيه .

هكذا من المثل

من ناحية أخرى أحب ان أبين لسعادة النائب المحترم ان العملية تتعلق باجراء اداري ، تبنته كلية الدعوة واصول الدين المستقلة مالياً عن وزارة الاوقاف ، في عهد عميدها الدكتور راجح الكردي من حيث ان الطلبة يقومون بدفع الرسوم نقداً الى امين الصندوق رغم ان الترتيب القائم في الجامعة الاردنية والتي جاء منها الدكتور راجح الكردي يقوم على ان الشخص الطالب يقوم بأيداع المبلغ في البنك ومن ثم احضار فيشه بالأيداع الى امين الصندوق ، حقيقة هذا هو الخلل الاداري ولا يتحمله وزير الاوقاف ولا وزارة الاوقاف وعندما حدث هذا الخلل واكتشف نتيجة هذا التقصير التي تم في خلال اسبوعين ، ليس هنالك قبض مستمر خلال العام في فتره التسجيل ، في خلال اسبوعين تجمع هذا المبلغ وقام بهذا الخلل ، والواقع هو استغل الخلل الاداري ومسجل ومنصوص عليه في تعليمات الكلية ، ، لأن التسليم يتم فوراً

لامين الصندوق رغم انه التقليد الثابت في جامعاتنا ان التسليم يتم للبنك ، ثم يحضر الفيضة وتقدم الى اداره الكلية لبيان ان الدفع قد تم ، هذا بعد وقوع هذا الخطأ الفاحش وهذا الاعتداء على المال العام اتخذت الوزارة اجراءاتها وغيّرت هذه التعليمات ، وكان من المؤسف في الواقع وجود مثل هذه التعليمات التي اتاحت مثل هذا الخلل الكبير وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، تذكير للسادة الزملاء بأن قد توقفنا في الدورة السابقة على تحديد فترة محددته للاجابة على السؤال ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :
٢ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ ، جواباً على السؤال رقم (٩٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة مع اعطائه صفة الاستعجال والاجابه عليه ضمن المدة القانونية .

- كيف تم تمرير صفقة اسماك العرموط المحمدة الفاسده الى سوق المستهلك الوطني ؟

- كمية هذه الصفقة المستورده .

- من هم التجار المستوردين لهذه الصفقة فهل كان لهم يد في صفقات سلعة مماثلة ؟

- ماهي اجراءات وزارة الصحة وكيف تم اكتشاف عدم صلاحيتها ، والتأكيد من ذلك ؟

- الكمية التي تم اتلافها ؟؟

النائب
الدكتور نزيه العمارين

١٩٩٦/١/١٠
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
الرقم ١١٧٥/٣١/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٥/٨
سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين

ابعث اليكم صورة عن كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ ، جواباً على السؤال رقم (٩٧) المقدم منكم ، للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لأحكام المادة "١٢٠" من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ١٩٩٦ ، ارجو احطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول اعمال الدورة القادمة .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
الرقم ٢٠٥/٢٩/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/١/٢٥
معالي وزير الصحة
ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٩٧) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

هكذا من الله على

واقبلوا الاحترام،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسمة الى سعادة الدكتور نزيه عمارين

نسمة الى سحر الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم ع/ع/١٩/٣

التاريخ ١٩٩٦/٣/٢

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،،

اشارة لكتاب معاليكم رقم

٢٠٥/٢٩/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/٢٥ ومرفقه صورة عن

السؤال المقدم من سعادة النائب

الدكتور نزيه عمارين حول اسماء

العرموط المجمدة .

ارجو ان ابين مايلى :-

١ - لقد وردت الى المملكة عدة

ارساليات من الاسماك المجمدة صنف

عرموط مقطوع الرأس منشأ

الارجنتين خلال العام الماضي ١٩٩٥

، كان من بينها الارساليات موضوع

سؤال النائب المحترم .

٢ - تم اخذ عينات مختلفة من

الارساليات لدى وصولها الى ميناء

العقبة ، لاجراء الفحوصات المخبرية

عليها اصوليا .

٣ - على ضوء هذه النتائج تم

التخليص على هذه الارساليات كما

اجيز تداولها .

٤ - وردت شكوى من احد

المواطنين لامانة عمان الكبرى بأنه

اشترى كمية من هذه الاسماك ، وانه

شاهد وجود ديدان بها حيث قامت

الامانة بالتحفظ على مصدر هذه

الاسماك لدى مستودعات الشركات

المستوردة ، وقد قدرت الكميات

المتحفظ عليها بحوالي ٤٠٠ طن .

٥ - قامت اجهزة وزارة الصحة

بالتحفظ على كامل الكميات

الموجودة في الاسواق والمعرضة

للتداول مباشرة او في مستودعات

العرض .

٦ - تم تشكيل لجنة فنية من

وزارتي الصحة والزراعة وامانة عمان

الكبرى وبمشاركة فنيين من مختبرات

وزارتي الصحة والزراعة وامانة عمان

للقضاء للبت فيه ولا تزال القضية

منظورة امام القضاء .

راجياً ان اوضح في هذا السياق :

١ - العينات التي تم فحصها لدى

وصول الارسالية للمركز الجمركي

بالعقبة تمثل نفسها ، وليس بالضرورة

ان تكون كامل الارسالية مطابقة او

مماثلة لهذه العينة .

ب - تخضع هذه الارساليات

للمراقبة والفحص بعد عرضها

للتداول حسب المهام والصلاحيات

المخولة للوزارة ولأجهزتها العاملة

والصلاحيات المخولة لباقي الجهات

الرسمية المعنية بالغذاء ، وفي حال ظهور

أي خلل او عيب او عدم صلاحية جزء

من المادة المعروضة للتداول يتم التعامل

معه اصوليا اذ لا تعني اجازة المادة

على ضوء النتائج حال وصولها استمرار

تسويقها حتى نفاذها .

واقبلوا الاحترام،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس :

الدكتور نزيه عمارين

الكبرى للكشف على الاسماك

وفحصها مخبريا . كما ارسلت

عينات منها لمختبر كلية الطب

البيطري بجامعة العلوم والتكنولوجيا

وكلية العلوم بالجامعة الاردنية ، كما

شارك اللجنة فريق من الاساتذة من

كلية الطب البيطري بجامعة العلوم

والتكنولوجيا واستاذ الطفيليات

بالجامعة الاردنية بالكشف على هذه

الاسماك في مختبرات وزارة الصحة .

٧ - عرضت نتائج النحوص

المخبرية الواردة من الجهات المختصة

على مجلس ادارة الغذاء ، حيث بينت

التقارير اصابة هذه الاسماك

بالطفيليات ، وعلى ضوء ذلك .

قرر المجلس اتلاف هذه الكميات

بموافقة اصحابها ، وبخلاف ذلك

استمرار التحفظ من قبل الاجهزة

الصحية بالوزارة واجهزة امانة عمان

الكبرى ومن قبل الاجهزة الامنية

لحين استصدار قرار من المحكمة

باتلاف هذه الكميات .

٨ - رفض اصحاب العلاقة

الاتلاف وعليه تم احالة الموضوع

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب المحترمين
لعلنا جميعاً نعلم ان ظاهرة تكرار
اكتشاف تمرير الشحنات الغذائية
الفايدة امام سمع وبصر المسؤولين
تعني ببساطة غياب القانون او تعيقه ،
انها تعني ببساطة استهتار هؤلاء
التجار المتاجرين بقوت الناس
وصحته وحياتهم غير مباليين بكل
القيم والاعراف الوطنية الغالية ، ان
هذه الظاهرة تستوجب منا الوقوف
عندها والبحث عن رادع
يردعهما ولا بد من سن القوانين
الكفيلة بحماية المواطن وقوته من
شرهم ، وللقوف على مدى
خطورة هذا الموضوع ، ارجو ان
ابين لكم المثال التالي :

لعلكم تعلمون ايها الاخوه ان
هناك قائمة الامراض المشتركة بين
الحيوان والانسان ، ولقد كانت هذه
الامراض نادرة الحدوث في مجتمعنا
ولكنها اصبحت الان وللأسف
الشديد ظاهراً طبيعياً نعيشها يومياً

في عياداتنا ، ولعل اقرب مثال على
ذلك مرض (حمى الخلال البروسيلا)
هذا المرض كنا في السابق ويؤيدني
في هذا جميع الزملاء اطباء ، كنا
نقرأ عن هذا المرض في الكتب
والجournals الطبية ، ولكننا الان
بانتشار هذا المرض بشكل خطير ،
اصبحنا شبه اختصاصيين في هذا
المرض ، في الجنوب ايها الاخوه
هناك عائلات كاملة مصابه بهذا
المرض وهو مرض ليس بالسهل على
الاطلاق الخلاص منه او مكافحته ،
وهو يكلف مئات الملايين لانه انتشر
في جميع انحاء المملكة ، واما سبب
انتشاره فهو الخلال الموبوء واللحوم
الملوثة والحليب ومشتقاته الملوثة وهي
موجودة ولاستطيع ان ننكر ذلك ،
هذا مثال بسيط على خطورة ما
نتناول اليوم .

معالي رئيس المجلس :

دكتور ارجو الانتباه بأن وقتك
من الاجابه انصرم .

الدكتور نزيه عمارين :

واما عن موضوع الاسماك الجديد

القديم ، فنعلم ايضاً انه قبل حوالي
ثلاثة اعوام قد تم اكتشاف شحنة
مماثلة وبنفس الطريقة ، أي انه قد تم
تمريرها عن مختبرات وزارة الصحة
العتيدة ، ليكتشف المواطنون المسكينون
عدم صلاحيتها وقد اثبتت ذلك
بالفحوصات المخبرية وبدلاً من ان
تقوم الجهات المعنية بحسم الموقف
الخطير وسن القوانين الرادعة
والكفيلة بعدم تكرار مثل هذه
الظاهرة ومحاسبة المسؤولين ، تم في
مديرية الغذاء تعديل بعض القوانين لا
لضمان عدم تكرارها بل لتسهيل
مهمة تمرير مثل هذه الشحنات
وتحت ضغط مطلب تجار الغذاء تم
تعريف العينة المثلثة المرسله للفحص
المخبري ، فبعد ان كان التعريف
المعتمد عالمياً حسب المواصفات
الدولية ينص على ان العينة يجب ان
تكون كافية لتمثيل كامل الارشاليه ،
ياسيدي هذا الموضوع خطير ولي ان
اتحدث

معالي رئيس المجلس :

يا دكتور على عيني انا اقدر
خطورة الموضوع ، ولكن ما هو
الخطر هو قرار المجلس واحترام قراره
هذا ما توافقنا عليه ، وانا اعطيتك
ضعف الوقت اللي توافقنا عليه .

الدكتور نزيه عمارين :

سيدي الرئيس انا احترم كلامك
وقرارك ، وان القرار الذي ذكرت
هو يتعلق بموضوع ما يستجد من اعمال
وليس في موضوع الاستله والاجوبه ،
والجلس هو الحكم بيننا يا سيدي .

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي حتى الاستله والاجوبه
لها وقت .

الدكتور نزيه عمارين :

لم يحدد هذا يا سيدي انا احترم
النظام الداخلي ، واعتقد ان هذا
الكلام جدير بأن يذكر تحت القبه .

معالي رئيس المجلس :

اقدر اهمية الكلام ولكن بدنا
نقدر وقت بعضنا البعض .

الدكتور نزيه عمارين :

سيدي لقد اصبحت التعريف ان
العينة هي الكمية الكافية لاجراء

الفحص المخبري وبهذا هنا
الخطورة ايها الاخوه فهي لا تمثل الا
نفسها ، بهذا نكون قد اعطينا غطاءً
قانونياً لحماية المتجاوزين ، واصبح
معه التهم بريئاً والبرئ متهماً ، واود
ان اذكر هنا بأن الذين عاندوا
وعارضوا تغيير نص التعريف وعاندوا
اعتماد صفقات مماثلة قد تم ابعادهم
عن الدائره الى مواقع لا تمت بصله
الى تخصصاتهم ، فمنهم من ابعد الى
دائرة الامومه والطفوله ، ومنهم الى
مديرية الصيدله واخرون الى امانة
عمان ، وجيء باخرين غير
متخصصين على رأس هذه الدائره مع
احترامي لهم ، فتجد ان رئيسها الان
هو طبيب عام ولا يحمل أي تخصص
في علم الاغذيه ، علماً بأن علم
الاغذيه هو علم قائم بذاته ولا بد من
توفره في مثل هذه الدائره ، وان من
يقرأ رد معالي الوزير يجد ان هنالك
مغالطات وايضاً اعترافات خطيره
بهذا الصدد ، فتجد في الصفحه
الاخيره حيث يقول معاليه :-

ان العينات التي تم فحصها لدى
وصول الارساليه للمركز الجمركي
بالعقبه تمثل نفسها ، وليس بالضرورة
ان تكون كامل الارساليه مطابقة او
مماثلة لهذه العينه .

تري من المسؤول عن هذا
الاجراء؟ اذا كانت العينات لا تمثل
الارساليه ، فكيف لي ان اضمن
سلامة كافة الارساليه لقد تم تغيير
مواصفات العينه ، وهنا بيت القصيد
لماذا تم تغيير تعريف العينه الممثل ،
وقد كانت سابقاً متفقاً مع
المواصفات الدوليه ، أي ان العينه
يجب ان تكون ممثله لكافة الارساليه
، هنا اكتفينا بسمكتين فقط ، كيف
لي ان احكم ايها الاخوه على
ارساليه بمئات الاطنان ، احكم على
سلامتها للغذاء البشري من فحص
سمكتين فقط ؟

وهذه هي النتيجة التي الان نعاني
منها ، ولم يتطرق ايضاً السؤال الى
الاجابه بالشق الثاني ، من هم التجار
الذين استوردوا هذه الشحنات ؟
وهل كان لهم يد في صفقات مماثله ؟

اخواني الان بعد تغيير صفات
العينه اصبح هؤلاء برئين واقاموا
دعوى يطلبوا فيها الشرفيه ، واذا
كانت غشحات وزارة الصحه مررت
هذه الشحنه والشحنات السابقه
ويكتشفها المواطن بانها غير سليمه ،
طيب من المسؤول ؟ الان هناك
تساؤلات تثار في الشارع الاردني
عن مدى جاهزية واحقيه واقتدار
وكفاءة ونزاهة هؤلاء الناس ، انا لا
اشكك بنزاهتهم ولكن التغيير اللي
حصل على مواصفات العينه اعطتهم
هذا الدور لكي يقوموا ايضاً بطلب
شرفيتهم ، الان التهم اصبح برئ
وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، معالي وزير الصحه .

معالي وزير الصحه :
معالي الرئيس اود ان اوضح ان
موضوع هذه القضيه معروض الان
امام القضاء ، وبالتالي لا يجوز التعرض
لقضيه لاتزال في الجبهات القضائيه ،
وانني اعتقد ان جوابي الخطي التي
ارسلته لمجلس النواب هو في المرحله

الحاليه يكفي ولا يجوز ان يتجاوز
وبعد ان يصدر القضاء حكمه في
القضيه فأنتي على استعداد لأجابه أي
تساؤل من سعادة النائب المحترم او
من غيره وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، السؤال الذي يليه
السيد الامين العام :

٣ - كتاب معالي رئيس الوزراء
بالوكاله رقم (١٧٤٢) بتاريخ
١٩٩٦/٣/٧ ، جواباً على السؤال
رقم (٨٣) المقدم من سعادة النائب
الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
التاريخ ٩٥/١٢/٣١
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاستفلة
رقم السؤال : ٨٣
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى الحكومه للاجابه عنه خلال المسده
المحدد في النظام الداخلي .

نص السؤال :
ارجو توضيح نسبة الدعم

هنا من الأهل

كل من الشغل

٢٤ حضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى للدوره العاديه الثالثه للتعقد في ١٩٩٦/٧/٢٤

الحكومي للجامعات الرسمية خلال السنوات الخمس الماضية ؟ وهل هناك نيه لزيادة هذه المنح او تقليصها ؟ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٩٦٨/٣٠/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٤/١٧

سعادة النائب الدكتور بسام العموش

ابعث اليكم صورة عن كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٧٤٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٨٣) المقدم منكم للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لاحكام المادة "١٢٠" من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ١٩٩٦ ارجو اخطار المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول اعمال الدورة القادمه .

واقبلوا الاحترام ،،،

عبد الباقي جو

رئيس مجلس النواب بالانابه

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٩٩/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٧

سيادة رئيس الوزراء الافخم

ابعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (٨٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ للمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخه/ال سعادة النائب بسام العموش

نسخه/ال سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٧٤٢/١/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٦/١٠/١٧

الموافق ١٩٩٦/٣/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٩٩/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/١٧

مجلس النواب

٢٥

ابعث اليكم بررد معالي وزير التعليم العالي ، والملق بسؤال سعادة النائب د. بسام العموش رقم (٨٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ ، ارجو العلم .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزير التعليم العالي

الرقم ٢٨٨٢/٢/٨

التاريخ ٨ شوال ١٤١٦

الموافق ١٩٩٦/٢/٢٧

دولة رئيس الوزراء الافخم

تحية واحتراماً وبعد ،،،

فاشارة لكتابكم رقم ٧٠٧/١/٤/١٢/٥١ ، بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٩ ، بخصوص السؤال رقم (٨٣) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ ،

المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش ، احيطكم علماً -

ليتمكن سعادة النائب من الاطلاع بالصورة الكاملة - بأنه يوجد نوعان من الدعم الحكومي للجامعات الاردنية الرسمية :

١ - منحة الحكومة السنوية .

٢ - نسبة من الرسوم الجمركية والاضافية .

مرفقاً جدولاً توضيحياً يبين قيمة الدعم الحكومي للجامعات الأردنية الرسمية خلال اخر خمس سنوات مالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي

رئيس مجلس التعليم العالي

الدكتور عيدا الله النسور

John W. D.

1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	2101	2102	2103	2104	2105	2106	2107	2108	2109	2110	2111	2112	2113	2114	2115	2116	2117	2118	2119	2120	2121	2122	2123	2124	2125	2126	2127	2128	2129	2130	2131	2132	2133	2134	2135	2136	2137	2138	2139	2140	2141	2142	2143	2144	2145	2146	2147	2148	2149	2150	2151	2152	2153	2154	2155	2156	2157	2158	2159	2160	2161	2162	2163	2164	2165	2166	2167	2168	2169	2170	2171	2172	2173	2174	2175	2176	2177	2178	2179	2180	2181	2182	2183	2184	2185	2186	2187	2188	2189	2190	2191	2192	2193	2194	2195	2196	2197	2198	2199	2200	2201	2202	2203	2204	2205	2206	2207	2208	2209	2210	2211	2212	2213	2214	2215	2216	2217	2218	2219	2220	2221	2222	2223	2224	2225	2226	2227	2228	2229	2230	2231	2232	2233	2234	2235	2236	2237	2238	2239	2240	2241	2242	2243	2244	2245	2246	2247	2248	2249	2250	2251	2252	2253	2254	2255	2256	2257	2258	2259	2260	2261	2262	2263	2264	2265	2266	2267	2268	2269	2270	2271	2272	2273	2274	2275	2276	2277	2278	2279	2280	2281	2282	2283	2284	2285	2286	2287	2288	2289	2290	2291	2292	2293	2294	2295	2296	2297	2298	2299	2300	2301	2302	2303	2304	2305	2306	2307	2308	2309	2310	2311	2312	2313	2314	2315	2316	2317	2318	2319	2320	2321	2322	2323	2324	2325	2326	2327	2328	2329	2330	2331	2332	2333	2334	2335	2336	2337	2338	2339	2340	2341	2342	2343	2344	2345	2346	2347	2348	2349	2350	2351	2352	2353	2354	2355	2356	2357	2358	2359	2360	2361	2362	2363	2364	2365	2366	2367	2368	2369	2370	2371	2372	2373	2374	2375	2376	2377	2378	2379	2380	2381	2382	2383	2384	2385	2386	2387	2388	2389	2390	2391	2392	2393	2394	2395	2396	2397	2398	2399	2400</
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--------

١٠ - **باب في بيان ما كان عليه حاله من العلم والدين**

YV

[illegible]

المجلة ١٩٩٦

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

سبق لهذا المجلس الكريم ان ناقش سياسة القبول الجامعي واوصى بعدد لا بأس به من التوصيات التي لم يؤخذ منها بشيء ، واذا كنا انذاك حريصين ولازلنا على الطلاب فإن هذا لا ينفي حرصنا على الجامعات الاردنية التي تعيش عجزاً مقسداً (اثنان وثمانون) مليوناً ، وفي اعتقادي ان ذلك يعود الى التخطي في سياسة التعليم في الاردن ، اذا كان هناك ما يمكن ان نطلق عليه سياسة سواء كان في التعليم التابع لوزارة التربية او التابع لوزارة التعليم العالي ، وانا لا احب ان اشكك الا انني اتحدث من خلال المخرجات والواقع ، والا فما معنى ان تتكاثر الجامعات عندنا بطريقة غير مفهومه ، حيث تكرر التخصصات نفسها وتساهم الجامعات في جيوش البطالة التي تهدد الأمن الوطني ، واذا كانت

الحكومات الاردنية المتعاقبة تسير على نفس السياسة من حيث انشاء المؤسسات والاستمرار في ارضاعها حتى تنقلب المؤسسات الى عبء خطير وكبير على الوطن والمواطن ، فهذا امر يدل ايضاً على غياب التخطيط ، حيث ان المنطق يقضي بدعم المؤسسة عند بدايتها الى ان تبدأ باعطاء الثمر لا ان تبقى تعيش فترة الصناعة طيلة العمر ، انني اشفق على حالات الجامعات الاردنية ، فجامعة آل البيت تعاني من عجز مقداره (ثمانية عشر) مليوناً ، واكثر من نصف هذا المبلغ تعانيه الجامعة الهاشمية ، ان معاناته الجامعات الاردنية لها اسباب لا بد من علاجها ، ولا يكون ذلك بالهجوم على بيوت الطلبة سواء كانوا في مرحلة الدراسات العليا او البكالوريوس . ان الاجابه التي تلقيتها وتعرض عليكم اليوم (٢٤/من الشهر السابع/ عام ٩٦) بينما وجهت سؤالي يوم ٩٥/١٢/٣١ ، وارجو دراسة هذه الارقام من قبل المعنيين للتصويب ،

ان البيانات المرفقة غير واضحة ، بل توقع لبساً حيث يتكرر العام الواحد ، علماً بأن الطباعة والتصوير غير واضحين ، ولهذا فأنني لم استطع الحصول على الاجابه التي تقيديني مع احترامي وتقديري لمعالي وزير التعليم العالي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي الدكتور عبدالله النور .

معالي وزير التعليم العالي :

يعني سعادة الزميل العالي الدكتور بسام زميلي عضو في لجنة التربية والتعليم ، تحدث عن موضوع ليس موضوع سؤاله هو طلب مني ماهي المنحة ؟ وما هي التخصيصات الحكومية للجامعات الستة ؟ وقد اجبته بالارقام ، لم يرد مني تعليقاً لا عن تراحم الطلبة ولا ازدحام الكليات ولا سوية التعليم لأجياله عليه وانا طلب مني بالتحديد ما هي الارقام ؟ فاجبته بالارقام ، ولو انني توسعت بالاجابه لانتقدني بأنني خرجت عن الموضوع ، فليتوجه

الزميل الكريم مني باي سؤال يشاء فسيجد انني اكثر من جاهز للاجابه عليه بكل الاحترام وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٤٥٦٦) تاريخ ١١/٣/١٩٩٦ ، جواباً على السؤال رقم (٨٩) المقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ ٢٨/رحب/١٤١٦ هـ

الموافق ٢٠/كانون الاول/١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٨٩

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير الزراعة للاجابة عنه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال :

ما هي الأقطار التي يحظر استيراد

النحوم الطازجه منها ؟ وما هي

أسباب الحظر ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ١١٧٤/٣١/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٥/٨

سعادة النائب السيد حمزة منصور

ابعث اليكم صورة عن كتاب

معالي وزير الزراعة رقم (٤٥٦٦)

تاريخ ١٩٩٦/٣/١١ ، جوابا على

السؤال رقم (٨٩) المقدم منكم

للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لاحكام المادة "١٢٠" من

النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة

١٩٩٦ ارجو اخطار رئاسة المجلس

عن رغبتكم في ادراجه على جدول

اعمال الدورة القادمة .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ١٩٧/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٥

معالي وزير الزراعة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال

رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١

المقدم من سعادة النائب السيد حمزة

منصور .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة الى سعادة النائب حمزة منصور

نسخة الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم ٤٥٦٦/١/٣٠/٧/١٠

التاريخ ١٩٩٦/٣/١١

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليتكم رقم

١٩٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/٢٥ والمتعلق بالسؤال رقم

(٨٩) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ المقدم

من سعادة النائب السيد حمزة

منصور .

ارفق لمعاليتكم طيه اجابة هذه

الوزارة على السؤال اعلاه .

راجيا التكرم باجراء ما ترونه

مناسبا لاطلاع سعادة النائب عليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الدكتور مصطفى شنيكات

وزير الزراعة

الموضوع: اجابة السؤال رقم

(٨٩) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ المقدم

من سعادة النائب حمزة منصور المرفق

بكتاب معالي رئيس مجلس النواب

رقم ١٩٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/٢٥ . تعتمد وزارة الزراعة

في قراراتها بالسماح او بمنع الاستيراد

للحيوانات الحية ومنتجاتها بما فيها

اللحوم الطازجة من اية دولة على

الحالة الصحية للشرة الحيوانية في

تلك الدولة اضافة لامور اخرى مثل

اتساع مسافة تلك الدول ومدى

وجود مناطق مغلقة خالية من

الامراض disease free zones وكفاءة

الخدمات البيطرية فيها من حيث

قدرتها على تشخيص الامراض

الحيوانية والسيطرة عليها والى جانب

ذلك تطبق هذه الوزارة الاسس

الدولية المعتمدة للتجارة بتلك المواد

كما وردت في دستور الصحة الحيوانية

(Animal Health Code) والصادر عن

مكتب الاوبئة الدولي .

اما مصادر المعلومات التي تعتمد عليها

هذه الوزارة فهي على النحو التالي :

١ - تقارير مكتب الاوبئة الدولي

(OIE) والاردن عضو دائم في هذا

المكتب الذي يضم في عضويته اكثر

من ١٤٠ دولة ومقره باريس .

٢ - تقارير منظمة الاغذية

والزراعة الدولية (FAO) ومقرها

روما .

٣ - تقارير منظمة الصحة العالمية

(WHO) ومقرها جنيف .

٤ - تقارير مركز الشرق الاوسط

للسيطرة على الامراض المشتركة -

MZCC - ومقره اثينا والتابع لمنظمة

الصحة العالمية .

٥ - التقارير الدورية الصادرة عن

دول العالم .

٦ - المراجع العلمية المعتمدة عالميا

في الطب البيطري والاوبئة .

هذه من الأعمال

ذلك . كما يتم إعادة النظر في السماح أو المنع حسب تغيير المعطيات المتوفرة وضمن الاسس العلمية والاعراف الدولية .

٢ - ولكون مصادر المعلومات متنوعة وكثرة دول العالم وهي حاليا اكثر من ١٨٠ دولة ولان الاوضاع الصحية في تلك الدول متغيره وشروط تجاره لكل منتج حيواني يختلفه فانه لا يوجد قائمه ثابتة بالاقطار التي يمكن الاستيراد منها او يمنع الاستيراد منها ولكل منتج حيواني .

٣ - اما الاقطار التي صدر من وزارة الزراعة قرارات يحظر استيراد اللحوم الطازجه منها في الوقت الحاضر واسباب ذلك فهي ميينه تاليا: -

٧ - اية معلومات تتوفر من خلال مصادر المعلومات المختلفه كالمؤتمرات وررشات العمل والندوات والصحافة والاعلام واية دول او اطراف اخرى تبادل معها المعلومات بموجب اتفاقات تعاون ثنائيه وفي حالة الشك في اية معلومه او في الوضع الصحي لدولة ما فان الشك يفسر لصالح عدم الاستيراد .

اما بخصوص الاقطار التي يحظر استيراد اللحوم الطازجه منها واسباب ذلك فلا بد من توضيح ما يلي :-

١ - ان الوزاره تبث في كل طلب استيراد على حده ولكل مره على ضوء ما سبق من معلومات ويتم تحليل احتمالات المخاطر من كافة النواحي ويتم السماح او المنع على ضوء

اسم الدوله	نوع اللحم	سبب المنع
١ - بريطانيا	لحم الابقار	مرض جنون البقر
٢ - رومانيا	لحم الابقار	بسبب عدم مصداقية الشهادات البيطريه الرومانيه (كما ظهر من خلال اعايه العجول المسنورده بالسل البترى خلافا للشهادات المصاحبه لها)
٢ - تركيا	لحم الابقار والمان	بسبب انتشار الحمى التلايميه في بعض مناطق تركيا .
٢ - دول افريقيا باستثناء السودان	كافة انواع اللحم	بحسب النظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٢

هذا ولا تعتبر هذه القائمه نهائيه اذ انها قابله للتغيير ، اما بالاضافه او الحذف بحسب المستجدات التي تطرأ .

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

شكراً لمعالي وزير الزراعة على الاجابة مقدراً أي جهد يصعب في مصلحة الحفاظ على صحة المواطن وسلامته ، واود ان اتسأل عن سبب توقف استيراد اللحوم من القطر السوداني الشقيق رغم ان السودان مستثنى من الحظر وان التقارير العالمية تؤكد الوضع الصحي السليم للماشية السودانية ، علماً بأن المواطن الاردني استقبال اللحوم المستوردة من السودان بقبول حسن واشتد طلبه عليها حتى من قبل الشرائح التي كانت تزداد في تناول اللحوم المستوردة بشكل عام ، واذا كان هنالك بعض الاسباب الفنية فأنه يمكن معالجتها بمزيد من التعاون بين البلدين الشقيقين ، واذا تبين ان هناك صعوبة فالبديل هو استيراد المواشي الحية ، ان روح الاخوة تفرض علينا مزيداً من التنسيق والتعاون مع

الاشقاء العرب ولاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها السودان الشقيق لحصار ظالم تفرضه ادارته الامريكية المعادية لاماني الامه العربية ، انكم تعلمون ايها الزملاء ان السودان يمثل سله الغلال للوطن العربي التي تحميها من الضغوط الخارجية وتحفظ ارادته حرة طليقة ، ولن يتسنى له ذلك الا بمزيد من التعاون القائم على المشاريع المدروسة والمشاركة واعطائه علاقته تفضيليه ، ان مزيداً من التعاون مع السودان كفيل بأن يسدي خدمه جليله للاردن ، التي يملك الخبرات الفنية والاسطول البري وللسودان الذي يملك الارض المعطاء والمياه الوفيره التي يمكن الاستفادة منها الى الحد الاقصى والثروة الحيوانيه التي يمكن ان تكون ثروه للأمم فهلا سمعنا الحكومه عن خطوات ايجابية على هذا الطريق ؟

وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، معالي وزير الزراعة

معالي وزير الزراعة :

شكراً معالي الرئيس

بدايه شكراً لسعادة النائب المحترم واحب ان اذكر سعادة النائب المحترم ان السؤال الذي وجهه لي هو التالي : ما هي الاقطار التي يحظر استيراد اللحوم الطازجه منها ؟ وما هي اسباب الحظر ؟

الاجابه كانت هي على قدر وحجم هذا السؤال ، واؤكد ايضاً ان هناك مغالطه في حديث سعادة النائب المحترم بأن اللحوم الطازجه من السودان تستورد وتأتي الى الاردن ، وان السودان من البلدان الأفريقيه المستثناء أي هناك تصريح كامل للسودان وتستثنى من البلدان الأفريقيه أي لا يوجد ما يمنع من الاستيراد من السودان ونحن حالياً نستورد اللحوم الطازجه لكن اذكر سعادة النائب المحترم اذا كان يقصد المواشي الحيه فهذا باعتقادي بحاجة الى سؤال آخر ونحن جاهزين للاجابه عليه ولا يوجد ما يمنع وزارة الزراعة تنظر في استيراد المسواد الغذائية

المعروضه امامها بكل حديه وبكل اخلاص لمصلحة الوطن والمواطن الاردني ، لانها قضيه الاساس تمس صحة المواطن ، اما ما تعنيه ليس موجوداً سعادة النائب المحترم لان السودان نحن لانستثنىها من الاستيراد واللحوم الطازجه تأتي من السودان حالياً ، لكن اذا كنت تقصد المواشي الحيه فهذه قضيه تتعلق بالجانب الفني ونحن نتجاوز مع اخواننا في السودان بخصوص هذه القضيه وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، السؤال الذي يليه

السيد الامين العام :

٥ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٤٨١٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٣) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال :

هذا من المجلد

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي الاكرم للاجابه عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي
نص السؤال :
ارجو تزويدي باسباب اعادة المستشارين والمحققين الثقافيين في كل من (المملكة المغربية ، والمملكة الاسبانية ، روسيا الاتحادية ، الجمهورية التركية) وما هي المدة التي قضوها في مراكز عملهم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
فواز الزعبي
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
الرقم ١٠٠٧/٣١/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٤/١٨
سعادة النائب السيد فواز الزعبي
ابعث اليكم صورة عن كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٤٨١٦) - تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٨ ،
جوابا على السؤال رقم (١٥٣) المقدم منكم للاطلاع على مضمونه .

واستناداً لاحكام المادة "١٢٠" من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ١٩٩٦ ارجو اعطار رئاسة المجلس عن رغبتكم في ادراجه على جدول اعمال الدورة القادمة .
واقبلوا الاحترام ،،
عبد الباقي جمو
رئيس مجلس النواب بالانابه
بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس النواب
الرقم ٥٧٩/٣٠/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٣/١٣
معالي وزير التعليم العالي
ابعث لمعاليتكم صورته عن السؤال رقم (١٥٣) تاريخ ١٩٩٦/٣/٩
المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،
م. سعد هائل السورور
رئيس مجلس النواب
نسخه/الى سعادة النائب السيد فواز الزعبي
نسخه/الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
الرقم ٤٨١٦/٥/٧
التاريخ ٩ ذو القعدة ١٤١٦ هـ
الموافق ١٩٩٦/٣/٢٨
معالي رئيس مجلس النواب
تحية طيبة وبعد ،،
فاشارة لكتابكم رقم ٥٧٩/٣٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٣/١٣ والمتضمن طلب الاجابة على السؤال رقم (١٥٣) تاريخ ١٩٩٦/٣/٩ والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي وارجو ان ابين لمعاليتكم ما يلي :
١ - تم اعادة المستشار الثقافي في المملكة المغربية بسبب اغلاق المكتب الثقافي في الرباط بناء على توصيه لجنة التخطيط في الوزارة في اجتماعها ليوم الاثنين تاريخ ١٩٩٥/٥/٢٢ وتم اغلاق المكتب اعتباراً من تاريخ ١٩٩٥/٨/١ بموجب الكتاب رقم ٨٥٦٠/٢/٥ تاريخ ١٩٩٥/٥/٢٣ المرفق صورته عنه .

٢ - تم اعادة المستشارين الثقافيين في اسبانيا وتركيا والملحق الثقافي في روسيا بناء على الصلاحيات المخولة للوزير واستناداً لاحكام المادة "٦٦" من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ وذلك اعتباراً من ١٩٩٥/٦/١٥ بموجب الكتاب المرفق رقم ٧٥٩٦/٥/٧ تاريخ ١٩٩٥/٥/٢ .

٣ - المدة التي قضاها كل من المستفسر عنهم المرفق رقم (٣) .
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،
وزير التعليم العالي
الدكتور عبد الله النسور
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
بسم الله الرحمن الرحيم
المستشار الثقافي الاردني/الرباط
الرقم ٨٥٦٠/٢٠/٥
التاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٤١٦ هـ
الموافق ١٩٩٥/٥/٢٣ م
الموضوع : اغلاق المكتب الثقافي
تحية طيبة وبعد ،،

بناءً على توصيات لجنة التخطيط
في الوزارة باجتماعها يوم الاثنين
الموافق ١٩٩٥/٥/٢٢، قررت إغلاق
المكتب الثقافي في الرباط اعتباراً من
١٩٩٥/٨/١، وذلك لان الحاجة لم
تعد قائمة للخدمات التي يقدمها
المكتب .

وتفضلوا بقبول الاحترام

وزير التعليم العالي

الدكتور راتب السعود

نسخه الى :

- معالي وزير الخارجية
- معالي وزير المالية
- معالي وزير المالية / الموازنة
- عطوفة رئيس ديوان المحاسبة
- عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية
- مدير مديرية الشؤون الادارية
- مدير مديرية
- عميد كلية
- المستشار الثقافي
- رئيس قسم شؤون الموظفين
- رئيس قسم التوظيف
- رئيس قسم الرواتب
- رئيس قسم القيود والسجلات
- الملف العام

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي

ملف من الملف

قائمة تبين بداية ونهاية خدمة المستشارين والملحقين الثقافيين

الاسم	المركز	تاريخ النقل الى وظيفة مستشار او ملحق	تاريخ النقل الى مركز الوزارة	المدة الزمنية		
				يوم	شهر	سنة
عائش سلامة الحباري	الرباط	١٩٩٣/١١/١٦	١٩٩٥/٨/١	١٥	٠٨	٠١
فيصل عبدالرحمن البوريني	مدريد	١٩٩٢/٨/٢٥	١٩٩٥/٦/١٥	٢٠	٠٩	٠٢
محمود عبدالله الحبيس	موسكو	١٩٩٣/٥/١	١٩٩٥/٦/١٥	١٤	٠١	٠٢
لوازم سالم الصلاحيين	انقرة	١٩٩٢/١/١٠	١٩٩٥/٦/١٥	٠٥	٠٥	٣

الرقم: ٧٢٩٦/٥/٧

التاريخ: ٢ ذي الحجة ١٤١٥

الموافق: ١٩٩٥/٥/٢

عطوفة الامين العام

الموضوع : التنقلات

تحية طيبة وبعد ،،

استناداً لاحكام المادة (٦٦) من
نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة
١٩٨٨ وبناءً على تنسيكم قررت
نقل التالية اسمائهم :

- ١ - السيد فيصل عبد الرحمن
البوريني مستشار ثقافي - اسبانيا
 - ٢ - السيد محمد جواد راضي
المصري مستشار ثقافي رومانيا
 - ٣ - السيد فواز سالم مسلم
الصلاحيين مستشار ثقافي - تركيا
 - ٤ - السيد محمود عبدالله الحبيس
ملحق ثقافي - موسكو
- من مركز عملهم الحالي الى مركز
لوزارة ، اعتباراً من ١٥/٦/١٩٩٥
.رجو ابلاغهم القرار .

وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي :

شكراً معالي الرئيس

اشكر معالي وزير التعليم العالي

الدكتور عبد الله النور باجابهته على

سوالي المتعلق باسباب اعادة

المستشارين الثقافيين في كل من

المغرب واسبانيا وروسيا ضمن المدة

القانونية مبيناً مايلي :

اولاً : ان اغلاق المكتب الثقافي في

المغرب غير مبرر ، حيث ان الحاجة

مازالت قائمه حسب الاسس التي

تنبهها الوزارة في فتح المكاتب الثقافية

في الدول العربية والاجنبية مثل اعداد

الطلب تنمية وتقوية والعلاقات

الثقافية ووجود اتفاقيات ثقافية ،

ومخاصة مع دولة المغرب الشقيق .

ثانياً : وفيما يتعلق باعادة

المستشار الثقافي في مدريد والملحق

الثقافي في موسكو ، بأن تقرر

اعادتهما قد جاء بناءً على صلاحيات

المخولة للوزير ، بالاستناد الى المادة

(٦٦) من نظام الخدمة المدنية ، فأني

اتسأل لماذا لم تنطبق هذه المادة على

كافة المستشارين والملحقين الثقافيين

في الخارج واستخدام هذه

الصلاحيات بنفس المقياس على من

امضى اكثر من ثلاث سنوات

ونصف في تاريخ اعادة المستشارين

في مدريد وموسكو ، علماً ان المهلة

التي اعطيت لها هي اربعين يوماً ،

وهي اقل من الحد الأدنى التي نص

نظام السلك الدبلوماسي ، بينما

اعطى الآخرين من امضوا اكثر من

ثلاث سنوات مدة تزيد عن المدة

القانونية ، مما تسبب الحاق العديد

من الخسائر المادية والمعنوية لكل من

المستشارين في مدريد وموسكو

وعدم تمكنهما من الاستفادة أي من

المزايا الممنوحة لشاغلي هذه الوظائف

، كما اتسأل عن اسباب نقل هؤلاء

المشارين من مدريد وموسكو الى

وظائف اقل مرتبة ، ومستوى من

الوظائف التي كانوا يشغلها هؤلاء

سابقاً ، بينما نقل الآخرين الى

وظائف اعلى مرتبة ومستوى من

الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل

ارسالهم مستشارين ، على ماذا

تبدل مثل هذه الاجراءات بحق

المستشارين؟ هل هي فعلاً تطبيقاً

لانظمة الخدمة المدنية؟ ولماذا لم

يطبق هذا على كافة الموظفين

المنقولين بشكل متساوي ، ليست

هذه العقوبة ضدهما .

ثالثاً : تم نقلهم قبل انقضاء المدة

القانونية المنصوص عليها في نظام

السلك الدبلوماسي وهي اربعة

سنوات قابله للتמיד سنة خامسة

وحسب ما هو متعارف عليه في

وزارة التعليم العالي منذ تأسيسها

وقبلها في وزارة التربية ، مما تقدم

واصر على بيان الاسباب الحقيقية

الكامنة وراء نقلهم التعسفي ، انني

اناشد دولة رئيس الوزراء ومعالي

وزير التعليم العالي التكرم بحل قضية

المستشارين الثلاثة بارسالهم الى

مراكز عملهم السابقة في الخارج او

اية مراكز اخرى شاغره علماً بان

مراكز بعضهم لا زالت شاغره ، وان

معالي وزير التعليم الدكتور عبد الله

النور عندما زار المغرب التقيتنا بعدد

كثير من الطلاب ، وكانوا يعانون من

هذه المشكله اننا يجب علينا التعاون

مع مستشارنا الثقافي في مدريد والتمنى

على معاليه ان ينصف هؤلاء

وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي الدكتور النور

معالي وزير التعليم العالي :

الحقيقة المغرب فيه عدد من

الطلاب واعتقد انه يجب النظر الى

هؤلاء وتقديم هذه الخدمة ان شاء

الله في المستقبل ، ولكن احب ان

احكي لاصحى فواز ولكثير من

موظفي وزارة التعليم العالي والتربية

والتعليم والوزارات التي لها ملحقين

في الخارج ان نظام السلك

الدبلوماسي يحدد الحد الاعلى

لسنوات الخدمة ولا يحدد الحد

الأدنى ، وما قامت به الوزارة في

ذلك الوقت هو من الناحية القانونية

والنظامية شيء لا طعن فيه وهو

شيء صحيح من ناحية المدة ، ولكن

مافيه شك انه احد الاسباب التي

استندت اليها الوزارة في ذلك الوقت

كلنا من المتأهل

هو ترشيد الانفاق ، واعتقد ان هذا شيء وارد وصحيح وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٤ - الكتب الواردة :-

١- كتاب دولة رئيس الوزراء

رقم (٥٤٨١) تاريخ ١٩٩٦/٦/٨ ،

والمضمن مشروع قانون وكالة

الانباء الأردنية / بتر لسنة ١٩٩٦ .

(يحال على اللجنة)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ن ت ٢٤٨١/٣٣

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٢

الموافق ١٩٩٦/٦/٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعت لمعاليتكم ب(٢٠٠) نسخة

من (مشروع قانون وكالة الانباء

الأردنية / بتر لسنة ١٩٩٦) ، بشكله

الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته

المتعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٨ ، مع

الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى

مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخه/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان/مع

نسختين من مشروع القانون

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩٦
قانون وكالة الانباء الأردنية / بتر

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون وكالة الانباء الأردنية / بتر لسنة ١٩٩٦)
ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة :- وكالة الانباء الأردنية / بتر
المجلس :- مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس :- رئيس المجلس
المدير العام :- المدير العام للمؤسسة

المادة ٣- ١- تقتضى هذا القانون مؤسسة تسمى (وكالة الانباء الأردنية / بتر)
تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ولها ان
تقوم بهذه الصفة بجمع التبرعات القانونية بما في ذلك ايرام العقود
وتلك الاموال المنقولة ، غير المنقولة واستثمارها وقبول التبرعات
والاعانات والتبرعات وعقد القروض والقيام بالاجراءات القانونية
والقضائية ولها ان تسب عنها لهذه الغاية المحامى العام المدني او اى
محام اخر .

ب- يكون مركز المؤسسة في عمان و لها ان تفتح مكاتب وان تعتمد
مراسلين داخل المملكة وخارجياً بقرار من المجلس .

المادة ٤- تعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لوكالة الانباء الأردنية وتنقل
اليها جميع الحقوق والاموال العائدة للوكالة كما تحل الالتزامات
التي ترتبت عليها .

المادة ٥- ١- تحل المؤسسة تقديم الخدمة الصحفية داخل المملكة وخارجياً بما في
ذلك اعداد واجراء الدراسات والبحوث والتعليقات والتحليلات
والتحقيقات والتقارير الصحفية وقياس الرأي والاستطلاعات وتوزيع
ونشر هذه الخدمات مقابل اجور تحددها المؤسسة .

ب- يجوز السماح لطيات اخرى القيام باى من الاعمال المنصوص عليها في
الفقرة (١) من هذه المادة وذلك وفقاً للاحكام والشروط المقررة
بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

هكذا من الشاهل

المادة ٦- يكون للمؤسسة مجلس ادارة يتكون من رئيس غير مفرغ وستة اعضاء .
أ- يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء لمدة اربع سنوات على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .
ب- اما اعضاء المجلس فهم :-

- ١- المدير العام
 - ٢- المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية
 - ٣- المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر
 - ٤- ثلاثة اعضاء من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ج- ينتخب المجلس من بين اعضاءه نائبا للرئيس يتولى مهامه وصلاحياته عند غيابه .

المادة ٧- أ- يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل وله ان يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب مقدم من ثلاثة من اعضاءه يبنوا فيه اسباب عقد الاجتماع والامور التي ستبحث فيه دون غيرها .

ب- يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضره اغلبية اعضاءه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غياب الرئيس واحدا منهم ، وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٨- يتولى المجلس الاشراف على اعمال المؤسسة وتساط به لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة بما في ذلك :-

- أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة ومتابعة تنفيذها .
- ب- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة والوصف الوظيفي وشروط اشغال الوظائف وتحديد مهامها .
- ج- تحديد الاجور وبدلات الخدمات التي تقدمها المؤسسة .
- د- الموافقة على الموازنة السنوية للمؤسسة والحسابات الختامية لها ورفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها .
- هـ- تحديد الشوك المتعامل معها وتحديد المفوضين بالتوقيع على الحوالات والمستندات المالية .

و- تحديد اس استثمار اموال المؤسسة

المادة ٩- تتكون مصادر تمويل المؤسسة مما يلي :-

- أ- ما يرصد للمؤسسة في الموازنة العامة للدولة .
- ب- اجور وبدلات الخدمات الصحفية التي تقدمها المؤسسة .
- ج- اجور الخدمات الفنية التي تقدمها المؤسسة للغير بموجب هذا القانون بما في ذلك بدلات الاشتراك في الخدمة المصورة .
- د- الهبات والمساعدات التي تقدم اليها شريطة موافقة رئيس الوزراء عليها .
- هـ- ربح استثمار اموال المؤسسة وعائداتها .

المادة ١٠- يعين المدير العام ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية وتنتهى خدماته بالطريقة ذاتها .

المادة ١١- يتولى المدير العام الاشراف على تنفيذ اعمال المؤسسة الادارية والمالية والفنية والتنسيق بين اجهزتها ويرتبط مباشرة بالرئيس ويكون مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وعن حسن سير العمل فيها .

المادة ١٢- يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة وللمجلس بالاضافة الى ذلك تعيين احد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال وتحديد بدل اتعابه .

المادة ١٣- تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها وتحصل بموجب قانون خصيل الاموال الاميرية المعمول به وتحققا لهذا الغرض يارس المدير العام صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون .

المادة ١٤- أ- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية والاشغال والالزام واستثمار اموال المؤسسة وتحديد الرسوم الواجب استيفائها .
ب- الى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يستمر العمل بالانظمة المعمول بها بما لا يعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٥- رئيس الوزراء والوزراء مكتمون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الشاهل

الاسباب الموجبة
لمشروع قانون مؤسسة وكالة الانباء الاردنية

- ١ - ان التطورات الاخيرة التي شهدتها الاردن خلال السنوات الماضية اضافة الى التطورات العالمية في مجال الاتصال تتطلب تحديث وتطوير الوكالة بما يتناسب مع المرحلة الجديدة .
- ٢ - ان تحويل وكالة الانباء الاردنية الى مؤسسة يحكم عملها مجلس ادارة نصف عدد اعضائه من القطاع الخاص سيتيح لها هامشا اكبر في حرية العمل والحركة واستقلال القرار فسي المجالين الصحفي والتقني وبعيدا عن الروتين .
- ٣ - تقديم الخدمة الصحفية سيعود على المؤسسة بدخل اضافي يمكنها من الارتقاء باساليب عملها ومواكبة التطورات التقنية التي تشهدها الصحافة في العالم ويخفف من اعتمادها على موازنة الدولة تمهيدا لاعتمادها على مواردها الذاتية في مرحلة لاحقة .
- ٤ - سيعمل تحويل الوكالة الى مؤسسة وفق اسم تجارية على رفع سوية وتطوير وتحسين اداء الوكالة ومستوى العاملين فيها ماديا ومهنيا من خلال وضع أنظمة حديثة ومتطورة تساعد في تطوير ما هو قائم وفتح قنوات جديدة لعملها وحفز العاملين على المبادرة والعطاء والمنافسة ، كما ان استقلال الوكالة مهنيا واداريا وماليا سيجد من التدخل فسي شؤونها مما يبرز صورتها و مصداقيتها .

كل من المأهول

معالي رئيس المجلس :

تذكرون ايها الزملاء اوجلت بحث هذا الموضوع في الجلسة السابقة لعدم ورود الاسباب الموجبة انذاك ، والاسباب الموجبة مرفقه الان جدول الاعمال والقرار لكم ، السيد توجان فيصل .

السيد توجان فيصل :

ارى ان يحال الى اللجنة القانونية لان هذا قانون تأسيس لمؤسسة كانت دائره حكمه ، فاللجنة القانونية هي الاقرب لهذا ، وعند تأسيسه لم يعد جزء من أي توجيه وطني ، أي انه لم يعد جزء من الجهاز الحكومي ، فلا يجوز ان نضعه للجنة توجيه وطني ، اقترح القانونيه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده :

ما يحب احالف السيدة توجان بصراحه ، وايضاً هي معنا في اللجنة القانونية ، في هذه اللجنة الاداريه اذا سمحوا اخوانا ارجو ان لا ننظر للموضوع احياناً من ظاهره ، ليس

في هذا القانون شيء يتعلق بالاعلام، سوى انه تنظيم لاحدى ادارات الاعلام ، كأن تنظم اداره في وزارة الصحة او ادارة وزارة الاوقاف ، هذه صلاحية اللجنة الاداريه لاننا نتكلم عن الشكل التنظيمي الاداري لوكالة الانباء وللتلفزيون والاذاعة وليس عن اسلوب عملها ، وهو المادة (٣٩)

دراسة القوانين والامور والاقتراحات التي تتعلق بالادارة العامة والادارة المحلية .

هذا تنظيم لاداره العامه للدولة ، اما اذا رأى بعض الزملاء انه يكون للجنة التوجيه الوطني بعض من الدور فلا مانع من ازدواج اللجنتين معاً ، هي الادارية او الاداريه والتوجيه الوطني وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس

انا اطالب برد هذا المشروع من

حيث اتى للاسباب التاليه :

اولاً ان هذا المشروع يدخل عمل اكثر من مؤسسه في بعضها البعض ، فوكالة الانباء الاردنيه خصصت قانون المطبوعات والنشر ، قد ارسى مؤسسات خاصه لقياس الرأي والاستطلاع ، فجاءت هذه المؤسسه لتقوم بهذا العمل وهذا ليس من شأن وكالة الانباء الاردنيه ، هذه ناحيه .

الناحيه الثانيه نصت الفقرة (ب) من المشروع على جواز على ان يكون هناك وكالات انباء خاصه غير حكوميه للعمل في داخل هذا الوطن ، وهذا يتنافى مع السيادة الاعلاميه في بلدنا ، لان الاعلام منصوص عليه في نظام وزارة الاعلام ، ان يخدم البلد والنظام والمعتقد داخل هذا البلد ، ولذلك من شأن أي مؤسسه خاصه او وكالة انباء خاصه غير تابعه للحكومه ان لا تتقيد في هذا الامر ، ثم ان الخصصه يجب ان لاتصل الى حد التأثير على التوجيه الوطني ، وهذه الوكالة لها علاقه بالتوجيه الوطني ثم ماسو المردود المادي من الخدمات المتوقعه من الخدمات الماديه من جراء هذا التغيير على المؤسسه .

ثم ان البند (الثالث) من الاسباب الموجهه يبين ان هذا المشروع سيعود بدخل اضافي على هذه المؤسسه يمكنها من الارتقاء باساليب عملها ، واقول كيف ذلك ومن اين سيأتي الدخل الإضافي والمشروع يميز لغير هذه الوكاله بمشاركتها في الدخل داخل بلدنا ، وبالتالي لن يكون هناك دخل اضافي . لذلك انا اطالب برد هذا المشروع وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ هاني الصالحه

السيد هاني العبادي :

شكراً معالي الرئيس

الواقع ان قوانين الاعلام بشكل خاص مناطق بلجنه التوجيه الوطني وفق الماده (٤١) من النظام الداخلي ، لذا اقترح ان يحال هذا المشروع الى لجنة الاعلام والتوجيه الوطني ، كون النص محدد في النظام الداخلي .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل :

شكراً سيدي الرئيس

الحقيقه كما تفضل معالي رئيس اللجنه القانونيه ان هذا الموضوع هو اعاده هيكله لاداره وكالة الانباء الاردنيه ، فالجانب الاداري في مشروع القانون جانب كبير ، لكن قد يتداخل الامر مع مهمه لجنة التوجيه الوطني ولذلك انا اثني على الاقتراح الذي قدم بأن يحال الى اللجنتين مجتمعتين ، اللجنه الاداريه ولجنه التوجيه الوطني وهذا امر جائز وسبق لنا ان احلنا وايضاً في النظام الداخلي يجوز ان يحال الامر على لجنتين بموجب الماده (٥٣) من النظام الداخلي الجديد وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

اسرد الاقتراحات الموجوده لدي ، لدي الاقتراح الاول برد المشروع ، ثم لدي مجموعه من الاقتراحات بتحويلها اما للجنه القانونيه اما الاداريه او الاداريه والتوجيه الوطني او للجنه التوجيه الوطني منفرده ،

اطرح الاقتراحات بدايه ان شتم بدايه نبداً باقتراح رد القانون ، من مع رد القانون ؟

السيد الامين العام :

(١٢) من (٦٥) .

معالي رئيس المجلس :

لم ينجح الاقتراح هناك اقتراح بان تكون لجنه مشتركه من الاداريه ولجنه التوجيه الوطني ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام :

(٤٣) من (٦٥) .

معالي رئيس المجلس :

اذن يحال للجنه المشتركه اداريه والتوجيه الوطني ، دكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر :

شكراً معالي الرئيس

عندما يحال مشروع قانون الى اكثر من لجنه ، من يرأس اللجنتين مجتمعتين معاً ؟ لا ادري اذا هذا مذكور في النظام .

معالي رئيس المجلس :

تفضل البند الذي يليه

هنا من المذلل

السيد الامين العام :

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء
رقم (٥٤٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٦/٨ ،
والمضمن مشروع قانون مؤسسة
الاذاعة والتلفزيون الأردنية لسنة
١٩٩٦ .

(يحال على اللجنة)

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ت ل ٥٤٨٩/٢

التاريخ ١٤١٧/١/٢٢

الموافق ١٩٩٦/٦/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم ب (٢٠٠) نسخة
من (مشروع قانون مؤسسة الاذاعة
والتلفزيون الاردنية لسنة ١٩٩٦) ،
بشكله الذي اقره مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة بتاريخ
١٩٩٦/٥/٢٨ ، مع الاسباب الموجبه
له ، رجاء احالته الى مجلس النواب
للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

رئيس الوزراء

نسخه / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع
نسختين من مشروع القانون

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩٦
قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية لسنة ١٩٩٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
المؤسسة :- مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية
المجلس :- مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس :- رئيس المجلس
المدير العام :- المدير العام للمؤسسة

المادة ٣-أ- تنشأ بمقتضى هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع التعريفات القانونية و ابرام العقود وتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وقبول الهبات والاعانات والتبرعات وعقد القروض والقيام بالاجراءات القانونية والقضائية ولها ان تنيب سنيا لهذا الغاية المحاسن العام المدني او اي محام اخر .

ب- يكون مركز المؤسسة في عمان ويجوز لها ان تفتح فروعها ومكاتب لها في اي مكان داخل المملكة وخارجها بقرار من المجلس بناء على توصية المدير العام .

المادة ٤- تعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون وتنتقل اليها جميع الحقوق والاموال العائدة الى المؤسسة كما تتحمل الالتزامات التي ترتبت عليها .

المادة ٥-أ- تتولى المؤسسة القيام بما يلي :-

١- انشاء محطات التلفزيون ومحطات الاذاعة وتطويرها بما في ذلك تزويدها بالاجهزة والمعدات والجيئات الفنية .

٢- بث واذاعة المواد والبرامج الاذاعية والتلفزيونية بما يحقق الاهداف الاعلامية للدولة .

٣- عقد الاتفاقيات والقيام بالاعمال والاجراءات المتعلقة باعمالها .

٤- جميع الاعمال الاخرى المتعلقة بالارسال والبث الاذاعي والتلفزيوني .
ب- يجوز السماح لجهات اخرى القيام باي من الاعمال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك وفقا للاحكام والشروط المقررة بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

كل من اطلع

المادة ٦-أ- يتكون المجلس من رئيس غير متفرغ واربعه عشر عضواً .
ب- يعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء لمدة اربع سنوات على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .
ج- اما اعضاء المجلس فهم :-

- ١- المدير العام
 - ٢- المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر
 - ٣- الامين العام لوزارة التربية والتعليم
 - ٤- الامين العام لوزارة الثقافة
 - ٥- الامين العام لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
 - ٦- الامين العام لوزارة السياحة
 - ٧- مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الاردنية
 - ٨- سبعة اعضاء من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد
- د- ينتخب المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يتولى مهامه وصلاحياته عند غيابه .

المادة ٧-أ- يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل وله ان يعقد جلسات غير عادية بناء على طلب مقدم من ثلث عدد اعضاء المجلس على الاقل يبينوا فيه اسباب عقد الاجتماع والامور التي ستبحث فيه دون غيرها .
ب- يكون اجتماع المجلس قانونياً اذا حضره اغلبية اعضاء المجلس على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غياب الرئيس واحداً منهم ، ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٨- يتولى المجلس الاشراف على اعمال المؤسسة وتنظيمه لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة بما في ذلك :-
أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة ومتابعة تنفيذها .
ب- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة والوصف الوظيفي وشروط اشغال الوظائف وتحديد مهامها .
ج- تحديد الاجور وبدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة .
د- الموافقة على مشروع الموازنة العامة للمؤسسة والحسابات الختامية لها ورفعها الى مجلس الوزراء لاقراءها .
هـ- تحديد البنوك المتعامل معها وتحديد المفوضين بالتوقيع على الحوالات والمستندات المالية .
و- تحديد اسس استثمار اموال المؤسسة .
المادة ٩- تتكون مصادر تمويل المؤسسة مما يلي :-
أ- ما يرصد للمؤسسة في الموازنة العامة للدولة .
ب- اجور الاعلان بمختلف انواعه .

ج- اجور الخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسة من انتاجية وهندسية وادارية وغيرها في مجال التسويق البراجمي والاعلامي او اي نشاطات اخرى .
د- عوائد انتاج وتسويق البرامج والمسلسلات التلفزيونية والاذاعية والمواد الاعلامية المختلفة .
هـ- ريع استثمار اموال المؤسسة وعائداتها .
و- الهبات والمساعدات التي تقدم اليها شريطة موافقة رئيس الوزراء عليها .

المادة ١٠- يعين المدير العام ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

المادة ١١- يتولى المدير العام الاشراف على تنفيذ اعمال المؤسسة الادارية والمالية والفنية والتنسيق بين اجهزتها ويرتبط مباشرة بالرئيس ويكون مسؤولاً امام المجلس عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وعن حسن سير العمل فيها .

المادة ١٢- يكون لكل من الاذاعة والتلفزيون مدير يعين بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام ويكون كل منهما مرتبطاً مباشرة به ومسؤولاً امامه عن حسن سير العمل في المحطة التي بنى ادارتها .

المادة ١٣- يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة وللمجلس بالاضافة الى ذلك تعيين احد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال وتحديد بدل اتعابه .

المادة ١٤- تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخيرية العامة وحقوقها وتخصيل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتحقيقاً لهذا الغرض يتولى المدير العام صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون .

المادة ١٥-أ- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية والاشغال واللوازم والاستثمارات في المؤسسة ورسوم اقتناء اجهزة التلفزيون .
ب- ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يستمر العمل بالانظمة المعمول بها في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

هذا من الملاحق

المادة ١٦- يلغى قانون (مؤسسة الاذاعة والتلفزيون) رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٥
كما يلغى اي نص في اي تشريع اخر يتعارض مع احكام هذا
القانون .

المادة ١٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة لقانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية

- اولا : يستند مشروع القانون الى البيان الوزاري الذي نص على تعديل قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بحيث يحقق استقلالها المالي والاداري وتدار من قبل مجلس ادارة من ذوي الخبرة والدراية والكفاءة بما يبرز صورة الوطن الحضارية ويميز قدرتها على المنافسة .
- ثانيا : في ظل الديمقراطية والتعددية فان مجلس ادارة مكون من القطاعين الحكومي والخاص سيتمكن من وضع سياسة اعلامية مستمرة شفافة طيبة التعددية مع التأكيد على شواهد الدستور والميثاق ، مما يخلق حالة من الاستقرار وارتفاع مستوى الاداء .
- ثالثا : ستساعد الايرادات المتأتية للمؤسسة من الاعلانات التجارية وغيرها من التطوير والتحديث المستمرين وادخال تكنولوجيا الاتصال اولا باول الى عمل المؤسسة .
- رابعا : سيساعد القانون الجديد على حرية الحركة وسرعة اتخاذ القرار في الخططيات الاعلامية المطلوبة املا للقدرة على البقاء في ساحة العمل الاعلامي ومحاولة مجاراة الاجهزة المماثلة الارضية والفضائية في المنطقة .
- خامسا : ان اعتماد المؤسسة مبدأ التعامل التجاري يمكنها من توسيع القاعدة الاستثمارية للوقت والجهد بشكل افضل دون التأثير على السياسة الاعلامية للمؤسسة ويمكنها من رفع سوية الاداء ونوعية الانتاج التلفزيوني .
- سادسا : ان التحولات الاساسية في قوانين وتشريعات الاعلام في المنطقة يتطلب منها سرعة الجاز هذا القانون حتى يتسنى وضع الانظمة المتعددة اللازمة للتطبيق .

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الكساسبه

السيد احمد الكساسبه :

شكراً معالي الرئيس

ان النص اللي استند اليه معالي ابو عصام في ان يسند للجنة الاداريه جاء نصاً عاماً وغير واضح ، افهم من ذلك اينما ورد أي مؤسسه في الاذاعه ، في التلفزيون تابعه لاية وزاره نريد ان نعيد تنظيمها ، بالاضافه سنقول نحال الى اللجنة الاداريه ، ماذا يبقى للجان المتخصصة كلجنة السياحه والاثار ، لجنة الاعلام ، لجنة الزراعة ، انا بظني انه لغاية ان يندرج على موضوع يجوز للجان ان تستشير اللجنة القانونيه في بعض الصياغات ، هذا الموضوع لاداره العامه نحال للجنة المختصه ولها ان تستعين باللجنة الاداريه اذا رأت ان ذلك يسعفها في عملها ، لكن الاصل ان نجعل للجنة المختصه والاستثناء بالاستعانه باللجنة الرديفه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار :

شكراً معالي الرئيس

انا اثني على ما قاله زميلي الكساسبه ، لانه اذا كان كل مشروع يحال الى لجنتين ، معنى ذلك ان كل اللجان ستشغل ، اعتقد ان هذه اللجان بافراها ليسوا اصحاب اختصاص ، لو كان هناك اختصاص فني يتوفر في كافة اعضاء اللجنة الاداريه او اللجنة الماليه او اية لجنة اخرى ، ان قبلنا ذلك ليسوا اصحاب اختصاص فني ، لذلك انا اري ان يحال للجنة المختصه دائماً وان تستعين هذه اللجنة بمن تشاء من الخبراء ، ليس هناك لزوم على زميل اخر في اختصاص معين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

فيه اقتراح للجنة محدده اخي ابو موسى

السيد عبد موسى النهار :

اقتراح عدد ان نحال دائماً الى اللجنة المختصه بكافة القوانين وعلى

الكريم راح ترجع له ، مشروع القانون من هذه اللجنة فالمجلس الكريم بلجان كلها موجوده تعيد الصياغه بالصوره السليمه ، ولذلك انا اري ان يحال حقيقه الى اللجنة الاداريه كونها معنيه بسالاداره وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد المجيد العزام

الدكتور عبد المجيد العزام :

شكراً معالي الرئيس

اود ان اثني على حديث زميلنا عبد موسى النهار ، لان حقيقه اعضاء اللجان غير مختصين في كل لجنة ، وبالتالي لانريد ان يكون تحويل مشاريع على لجنتين او اكثر ، لانه ممكن تفسيرنا لمشروع قانون يختلف عن تفسير زملاء نواب في مجالس لاحقه ، طالما اجاز النظام للجنة ان تختار وتستشير خبراء فنيين في الموضوع ، افضل ان يحال مشروع القانون على لجنة واحده وفي هذا المجال اقترح ان يحال على

اللجنة ان تستعين بلجنة اخرى ، او اذا كان يحال ان يحال على لجنة الفلاحيه بالمشاركه مع اللجنة الفلاحيه .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ العكور

السيد عبد الرحيم العكور :

شكراً سيدي الرئيس

سيدي الرئيس نحن في بداية تطبيق النظام الداخلي الجديد ومحاولة تفعيله مهمه المجلس الكريم ، وانا اعتقد انه اذا ما بدنا نلتزم حقيقه بهذه التوزيعه الجديده للجان المجلس وان توزع عليهم مشاريع القوانين بصوره سليمه كما نصت مهمه كل لجنة على حده ، انا اعتقد انه معنى ذلك كأنما عدنا عما اقررناه تفعيلاً لنظامنا الداخلي انا افضل ان نحال القضايا الاداريه الى اللجنة الاداريه ، بغض النظر عن أي جهه معينه فيها اعلام او غيره ، ما دامت في الاداره يجب ان نحال لهذه اللجنة ، يعني هذه قضيه اساسيه .

القضيه الثانيه اذا كان الصياغات في المستقبل ، هذه الصياغه للمجلس

هكذا من الأصل

لجنة التوجيه الوطني لان الموضوع يتعلق بالاعلام والصحافة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اقترح رد هذا القانون ، لان هذا القانون يفتح المجال لموضوع خصصه الاعلام ، والاعلام لما كان يتعلق بأمر يهم المواطنين جميعاً وهو امر لا بد ان تكون عليه السيادة كاملة للدولة ، فهذا القانون يفسح المجال لفتح محطات تلفزيون واذاعه وغير ذلك لتكون خاصه ، وبذلك يكون هنالك فوضى اعلاميه ، وانا اتصور ان هذا القانون في غاية الخطوره لانه يرفع المسؤوليه الكامله لمجلس النواب في المستقبل طبعاً عن هذه المؤسسات فلا تعود مباشره مسؤوله امام هذا المجلس ، لذلك ارى ان يبقى الامر على ما هو عليه وان تبقى المسؤوليه تابعه لوزير الاعلام وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابده :

ليست للجنة التوجيه الوطني علاقته بهذا الموضوع من قريب او بعيد ، صلاحيات التوجيه الوطني هي ما تعلق بالاعلام سياسه وممارسه ، والا اذا كان لكل لجنة مختصه انشاء الدوائر المتعلقه بها يحال الى اللجنة ، لاجابه للجنة الاداريه ان تتكلم بالاداره العامه ، اللجنة الاداره العامه معينه بمؤسسات الدوله ومؤسسات الحكم المحلي ، انشاء والغاء وتنظيم ، ليس لهذا القانون علاقته بالاعلام ، علاقته بدائره اعلاميه ، وليس بأسلوب الاعلام ولا بدائره ، وبالتالي ارجو ان لا يحال الى لجنتين ، الى اللجنة الاداريه وحدها التزاماً بالنظام ، وليس التزاماً بالرأي وللجنة المختصه ، ولو كان الحديث يتعلق بوزارة الصحه بقاء وعدمها لكانت للجنة الاداريه وليس للجنة الصحه ، بوزارة العدل لكان للجنة الاداريه

وليس للجنة القانونيه وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل ايام قليله جمعنا معالي رئيس المجلس في قاعه الصور لبحث امر خطير يتعلق بوحده الاردن الوطنييه والوقوف صفاً واحداً في وجه هذه الاقلام المشبوهه التي تريد ان تمزق وحدتنا ، ولا اجد خطراً على تمزيق وحده الأمه من كثرة المدارس الثقافيه الفكرية المتناقضه ، حتى يهدم الجهاز ما بينه الاخر ، ونعرض ابنائنا وتناشئنا للتوجيه المتناقض الذي لا يستطيعون امامه ان يعرفوا طريقهم او ثقافتهم او هويتهم ، ان تخلي وزارة الاعلام عن مهمتها الدستوريه القومييه الوطنييه في توجيه النشء ومنع المدارس المتعدده التي وجدنا اثارها الخطيره في الصحف المتعدده ، التي شكرونا منها مر الشكوى ، وانا

اناشد الاخوه الكرام ان ينظروا فيما صنعته الاذاعات المتعدده في لبنان ، وهذه المدارس الفكرية في لبنان ، نحن لانريد لبننة الاردن امانه في اعناقكم ووحده الاردن ناشئه عن وحده الثقافه والفكر ، تكفينا غزو اعدائنا وغزو هذه الاقمار الصناعيه ، البقيه الباقية في توجيه الدوله ورسالتها في تعهد النشء ، وانني اعلم ان هناك في هذا البلد شعوبيين يرفضون الفكره المنتميه لحضارة الامه وثقافتها ويريدون ان يتسللوا من خلال هذه المؤسسات ، ومن يدفع لها من اموال من الخارج حتى تحطم ثقافه الامه وهويتها وشخصيتها الحضاريه ، واناشد هذا المجلس الكريم ان يكون مع ثقافه الامه ومع مسؤوليه الدوله عن ثقافه الامه ووحدتها الحضاريه واطلب رد هذا القانون وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

هكذا من الأشهر

السؤال موجهه للحكومة ممثله
معالي وزير الاعلام ، ورد في
الاسباب الموجبه ببند السادس :

ان التحولات الاساسيه في قوانين
وتشريعات الاعلام في المنطقه يتطلب
منا سرعه انجاز هذا القانون ارجو ان
يوضح معاليه ما علاقتنا بتغيير قوانين
في المنطقه وايه جزء من المنطقه تغيير
في هذه القوانين ، ولماذا طلب سرعه
الانجاز حتى نلحق اللي مش عارفين
مين هم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير الاعلام

معالي وزير الاعلام :

الحقيقه مشروع القانون يهدف
الى فلسفه واضحه تقول :
بفسح المجال امام الرأي والرأي
الاخر .

واذا كان هناك من تعديديه
سياسيه في البلد ، واذا كانت هناك
من صحف حزبيه في البلد تسمح
بمختلف الآراء ، واذا كان هناك من
احزاب سياسيه في البلد تسمح بتعدد

الآراء فأنا لا ارى كيف نسمح
للصحف والاحزاب ولا نسمح
بتعدد الآراء ايضاً في مؤسساتنا
الاعلاميه ، ام ان يبقى الوضع كما
هو وتبقى الدوله حكر على الاعلام
في هذا البلد ، فلسفه القانون واضحه
وهي تقول :

بأنه يجب فسح المجال امام التعدديه
ولكن في المرحله الاولى ليست هناك
من نخصصه والقانون لا يتكلم عن
نخصصه في هذه المرحله ، بل
يتكلم عن اشراك عدد اكبر من
المواطنين في اداره مؤسسه الاذاعه
والتلفزيون كما في اداره وكالة
الانباء ، يجوز لمجلس الوزراء متى ما
رأى ذلك مناسباً في المستقبل ان
يسمح لغير هذه المؤسسه بالعمل
ولكن في المرحله الاولى القانون
واضح هو لا يخصص وانما يسمح
باشراك عدد من المهتمين في اداره
هذه المؤسسه .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد :

انا استغرب كيف منعت من يريد
ان يتحدث بعد ان اوضح معالي
وزير الاعلام ما اوضح ، ونحن لا
نسلم بكل ما يقول ، لذلك ارجو ان
تسمح لنا بالكلام يا معالي الرئيس
وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

يا استاذ سليمان والحقيقه ان وزير
الاعلام احاب على سؤال الزميل
خليل حدادين ، وبغض النظر عن
اتفاقنا مع الاجابه او اختلافنا مع
الاجابه ، الصوره الان واضحه علينا
واقترحاتنا موجوده ، والخمس لكم
في هذا الموضوع واعطيناها ما
يكفيها من الوقت .

اطرح بدايه رد القانون ، من مع
رد القانون ؟

السيد الامين العام :

(٢٧) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس :

لم ينجح الاقتراح ، هناك اقتراح
بتحويله الى لجنة مشتركه من الاداريه
والتوجيه الوطني ، من مع هذا
الاقتراح ؟

السيد الامين العام :

(٣٥) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس :

البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٥ - قرارات اللجان :

١ - قرار اللجنة القانونية رقم

(١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ،

والمضمن انتخاب كل من :

١ - معالي السيد عبد الرؤوف

الروايده رئيساً للجنة

٢ - سعادة السيد احمد الكساسبه

مقررراً للجنة

هكذا من الأشغال

الدورة الاستثنائية الأولى
للدورة العادية الثالثة
لمجلس النواب
اللجنة القانونية

قرار رقم (١)

عقدت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني اجتماعاً يوم الاثنين ١٩٩٦/٧/٢٢ لانتخاب رئيساً ومقرراً لها حيث قررت انتخاب :

- ١- معالي السيد عبد الرؤوف الروابده رئيساً لها
٢- سعادة السيد أحمد الكساسبه مقرراً لها

يرجى العلم .

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ الكساسبه

السيد احمد الكساسبه :

اعتقد انه يوم امس اشير موضوع
ان بعض الزملاء كان رئيساً في لجنة
ومقرراً في لجنة اخرى او مقرراً في
لجنتين ، ونحاول ان نصح مثل هذا
الخلل ، مع انه حسب النظام
الداخلي يجوز واللي فهمته بالأمس
سبصار الى ان يتخذ قرار بالمجلس بأن
يصبح رئيس ومقرر في لجنة واحده
فقط ، لذلك انا ارى الى ان يقر هذا
الامر تعتبر قرارات هذه اللجان التي
تمت الان او اللجان التي ستأتي على
جدول الاعمال القادم ، ان يعاد
النظر بحيث ان الاخوه الذين يحتلوا
موقعين ان يتخلوا عن موقع من
المواقع ، اما طوعاً واما ان يعاد
الانتخاب من جديد او بطريقة
اخرى حتى نخرج من قضيه
الاحتكار التي تكلمت مع معاليك في
هذا الموضوع يوم امس وشكراً معالي
الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الحقيقة اشير كما تفضلت
استاذ احمد من قبل بعض الزملاء ،
ليس هناك نص في النظام الداخلي
يمنع او يسمح بهذا الاتجاه ، لكن
اشير ان هناك بعض الزملاء اخذوا
مواقع مقررين او رؤساء في اكثر من
لجنة ، وان يتاح الفرصه لزملاء
اخرين في المشاركة في هذه المواقع ،
الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً سيدي الرئيس

الحقيقة امامي بعض التحفظات
التي سمعتها من بعض الاخوه الزملاء ،
فأني اراجع عن موقعي مقرراً
للصحة واترك الموقع لأي زميل اخر
يرغب .

معالي رئيس المجلس :

اشكرك اخي نزيه ، الدكتور نزيه
باعتباره احد الذين تم اختياره مقرراً
للجنتين ، لجنة الصحة والبيعه ولجنة
الشؤون العربيه والدوليه فهو
ينسحب كمقرر للجنة الصحة والبيعه

ويتيح الفرصة لزوملاء بان يختاروا
مقررًا آخر في الصحة والبيئة ،
الاستاذ حاتم .

السيد حاتم الغزاوي :

مادام النظام يجيز للشخص ان
يكون رئيساً ومقررًا لأكثر من لجنة ،
فلا ارى مانع ان يتم ذلك ما دامت
الآلية تتم بالانتخاب اما اذا اراد ان
يتم ذلك طواعية فلا بأس بذلك .

معالي رئيس المجلس :

اخ حاتم اننا قلت في كلامي انه
واضح لا علاقة لها في النظام الداخلي
انما هي قضية توافقيه بين الزملاء ،
الدكتور الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين :

شكرًا معالي الرئيس

حقيقه بالنسبة لزميل الدكتور
نزبه عمارين عندما لم يتقدم أي
زميل ان يكون مقررًا للجنة الصحية
والتي شرفني زملائي ان اكون رئيساً
لها ، اقترح بعد المعرفة بأن النظام
الداخلي لا يمنع بذلك ، اتمنى من أي
زميل من الزملاء اعضاء اللجنة

الصحية ان يكون مقررًا ، ان لم يكن
هناك فالأخ نزبه عمارين من الناس
الراغبين بذلك وشكرًا .

معالي رئيس المجلس :

ان تقدم احد من الزملاء من
اللجنة ووافقهم عليه يكون مقررًا
كان به والا فلكم ما ترونه بموضوع
لجنتكم ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عيد الرؤوف الروايده :

حماية للنظام الداخلي لسنا مرجعيه
انتخاب اللجان ، رئيس اللجنة
ومقررها صلاحية اللجنة ، اما واننا
قد سمعنا رأي بعض الزملاء ان لا
تكرر المناصب ، فيطلب من كل
زميل يريد ان يستقيل من منصب ان
يتقدم بذلك للجنة المختصة وهي التي
تبت بذلك وهو ليس من قراراتنا ،
واتمنى ان تمر على الموضوع وشكرًا
سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

اننا لم اعترض ان هناك مرجعيه
بالنظام الداخلي لهذه القضية ،
واعتقد ان الدكتور نزبه عمارين هو

الوحيد المكرر في اكثر من لجنة	كل من :
ولا اعرف اذا فيه زملاء مكررين ،	١ - معالي المهندس سمير الحباشنة
السيد الامين العام .	رئيساً للجنة
السيد الامين العام :	٢ - سعادة السيد علي الشطي
٢ - قرار اللجنة الماليه	مقررًا للجنة
والاقتصادييه رقم (١) تاريخ	
١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب	

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/٧/٢٢ . وقررت انتخاب كل من :-

١. معالي المهندس سمير الحباشنة رئيساً للجنة
٢. سعادة السيد علي الشطي مقررًا للجنة

يرجى العلم

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

اللجنة المالية والاقتصادية

لمجلس النواب الثاني عشر

هكذا من الأشغال

- ٣ - قرار لجنة الشؤون العربية والدولية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
- ١ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمة رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور نزيه عمارين مقررراً للجنة
- بسم الله الرحمن الرحيم
- قرار رقم (١)
- اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، وقررت انتخاب كل من :
- ١ - سعادة النائب السيد طلال عبيدات رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة النائب السيد سليمان السعد مقررراً للجنة
- حكم بحكم اللجنة الادارية امين عام مجلس الامة
- ٥ - قرار لجنة التوجيه الوطني رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، والمتضمن انتخاب كل من :
- ١ - معالي السيد طه الهبابة

- رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج مقررراً للجنة
- بسم الله الرحمن الرحيم
- قرار رقم (١)
- اجتمعت لجنة التوجيه الوطني لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٢ ، وقررت انتخاب كل من :
- ١ - معالي السيد طه الهبابة رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج مقررراً للجنة
- يرجى العلم
- حكم بحكم لجنة الصحة والبيئة امين عام مجلس الامة
- ٧ - قرار لجنة التربية والثقافة والشباب رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ ، والمتضمن انتخاب كل من :
- ١ - سعادة الدكتور محمد عويضة رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور عبد المجيد الاقطش مقررراً للجنة
- بسم الله الرحمن الرحيم
- قرار رقم (١)

- اجتمعت لجنة التربية والثقافة والشباب
لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/٧/٢٤ وقررت انتخاب كل
من:-
- ١ - سعادة الدكتور محمد عويضة
رئيساً للجنة
- ٢ - معالي المهندس منصور بن
طريف مقررراً للجنة
- يرجى التفضل بالعلم
- حكم خير لجنة الزراعة والمياه
امين عام مجلس الامه
- ٩ - قرار لجنة العمل والتنمية
الاجتماعية رقم (١) تاريخ
١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب
كل من :-
- ١ - معالي الدكتور نادر ابو
الشعر رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج
مقررراً للجنة
- بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
- اجتمعت لجنة العمل والتنمية
الاجتماعية لمجلس النواب بنصائها
القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣
وقررت انتخاب كل من :-
- ١ - معالي الدكتور نادر ابو
الشعر رئيساً للجنة

- ٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج
مقررراً للجنة
- يرجى التفضل بالعلم
- حكم خير لجنة العمل والتنمية
امين عام مجلس الاجتماعية
الامه
- ١١ - قرار لجنة الخدمات العامة
والسياحة والآثار رقم (١) تاريخ
١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب
كل من :-
- ١ - سعادة السيد فواز الزعبي
رئيساً للجنة
- ٢ - معالي السيد توفيق كريشان
مقررراً للجنة
- بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
- اجتمعت لجنة الخدمات العامة
والسياحة والآثار لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/٧/٢٣ وقررت انتخاب كل
من :-
- ١ - سعادة السيد فواز الزعبي
رئيساً للجنة
- ٢ - معالي السيد توفيق كريشان
مقررراً للجنة
- ٢ - سعادة الدكتور محمد الحاج
مقررراً للجنة
- يرجى التفضل بالعلم
- حكم خير لجنة العمل والتنمية
امين عام مجلس الاجتماعية
الامه
- ١٠ - قرار لجنة الطاقة والثروة
المعدنية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤
، والمتضمن انتخاب كل من :-
- ١ - سعادة المهندس عبد موسى
النهار رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة السيد بدر الرياطي
مقررراً للجنة
- بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
- اجتمعت لجنة الطاقة والثروة
المعدنية لمجلس النواب بنصائها
القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤
وقررت انتخاب كل من :-
- ١ - سعادة المهندس عبد موسى
النهار رئيساً للجنة
- ٢ - سعادة السيد بدر الرياطي
مقررراً للجنة

هكذا من الله على

كل من شاء

يرجى التفضل بالعلم
حكم خير لجنة الخدمات العامة
امين عام والسياحة والآثار
بمجلس الامة
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ توفيق كريسنان
السيد توفيق كريسنان :
شكراً معالي الرئيس
اولاً اشكر زملائي الكرام في هذه
اللجنة لاتخاذهم مقررراً على الرغم
اني كنت غائب عن حضور هذه
الجلسه ، وقد تقدمت باستقالي
البارحه الى معالي الرئيس ، ارجو
قبول استقالي وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
هي ستقدم للجنة وارجو ان
تتدبرو الامر داخل اللجنة ، ونحن
نتنظر ما تتفقون عليه ، البند الذي
يليه .
السيد الامين العام :
١٢ - قرار لجنة الحريات العامة
وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ

١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن انتخاب
كل من :
١ - سعادة الدكتور بسام
العموش رئيساً للجنة
٢ - سعادة المهندس خليل
حدادين مقررراً للجنة
بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الحريات العامة
وحقوق المواطنين بمجلس النواب
بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/٧/٢٣ ، وقررت انتخاب
كل من : -
١ - سعادة النائب الدكتور بسام
العموش رئيساً للجنة
٢ - سعادة النائب السيد خليل
حدادين مقررراً للجنة
يرجى التفضل بالعلم
حكم خير لجنة الحريات
امين عام العامة وحقوق
بمجلس الامة المواطنين

١٣ - قرار لجنة فلسطين رقم (١)
تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ، والمتضمن
انتخاب كل من : -
١ - سعادة السيد عبد العزيز جبر
رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد بسام حدادين
مقررراً للجنة
بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة فلسطين لمجلس
النواب بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٦/٧/٢٣ وقررت انتخاب كل
من : -
١ - سعادة السيد عبد العزيز جبر
رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد بسام حدادين
مقررراً للجنة
يرجى التفضل بالعلم
حكم خير لجنة فلسطين
امين عام مجلس الامة
١٤ - قرار لجنة الريف والبادية
رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ ،
والمتضمن انتخاب كل من : -

١ - معالي السيد جمال الخريشا
رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد سالم الزوايدة
مقررراً للجنة
بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (١)
اجتمعت لجنة الريف والبادية
بمجلس النواب بنصابها القانوني
بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٣ وقررت
انتخاب كل من : -
١ - معالي السيد جمال الخريشا
رئيساً للجنة
٢ - سعادة السيد سالم الزوايدة
مقررراً للجنة
يرجى التفضل بالعلم
حكم خير لجنة الريف والبادية
امين عام
بمجلس الامة
معالي رئيس المجلس :
نشكر الاخوه اعضاء اللجان
وابارك لزملاء رؤساء ومقررين
اللجان ونأمل خاصه بعد البدء
بتوزيع القوانين على مختلف اللجان

ان تباشر اللجان عملها وتعطينا من جهدها الكريم ما يكفي لانجاز وعمل هذا المجلس .

اخواني هناك طلب مناقشه عامه ولدي العريضة التاليه :

نحن النواب الموقعين ادناه نطالب الحكومة بوقف اجراءاتها لرفع الدعم عن الخبز ، نطالب بعقد جلسته خاصه لمناقشة قرار الحكومة بشأن رفع اسعار الخبز واعطاء هذا الموضوع الاولوية القصوى . موقع على العريضة اكثر من (٤٠) زميل من الزملاء .

نحن يحكمنا في هذا الموضوع الدستور ويحكمنا النظام الداخلي ، بدايه الدستور يحكمنا في جدول اعمال الدورة الاستثنائية واعتقادي ان جدول اعمال الدورة الاستثنائية يغطي هذا الموضوع لكونه يحتوي على مناقشه للسياسه التمييزيه والسياسه الاقتصاديه ، لكنني اتصور ان هذا البند يقع تحت هذين الفصلين اولاً .

ثانياً : يحكمنا النظام الداخلي فيما يتعلق بآليه المناقشه العامه والماده (١٢٩) تقول :

أ - يقدم طلب المناقشه العامه خطياً الى الرئيس الذي يدرجه في جدول اعمال اول جلسته تاليه . وهذا قد حصل مع الاخذ بعين الاعتبار الماده (١٢٨) :

ان الاعضاء الذين وقعوا اكثر من (عشره) اشخاص

ب - يحدد المجلس موعد المناقشه العامه بحيث لايتجاوز اربعه عشره يوماً ، الا اذا راي المجلس ان الموضوع غير صالح للنقاش فيقرر استبعاده .

اعتقد اننا استوفينا كافه الشروط واننا الان ننظر فيما تنص عليه الفقره (ب) في هذا الموضوع والراي لكم الاستاذ حمزه منصور .

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

يعني فكرة استبعاد الموضوع من النقاش في تقديري غير وارده وما دام

قد وقعت عليه اغلبيه نيايه ولذلك انا اقول احتراماً لهذه الاغليه الواضحه ، ان لايجت في هذه النقطه وان ننصرف الى تحديد الموعد خلال الفتره التي حددها النظام الداخلي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، انا طرحت هذا الموضوع وقلت يحدد ب (١٤) يوم ومنها هذا النص الا اذا راي المجلس استبعاده والقرار لكم الحقيقه ، الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

يا سيدي اري ان نحدد الفتره او الوقت لمناقشه الموضوع وكما تفضل الاستاذ حمزه منصور (٤١) نائب او اكثر هم قرروا بالتاكيد ان تتم المناقشه ، علينا ان نحدد موعد لمناقشه الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده :

ان النظام الداخلي حري بالتطبيق، (٤١) هم اللي قدموا طلب المناقشه ، المجلس يناقش طلب المناقشه وارجو ان ننظر انهن مادتان ، واحده وتقول لعشره اعضاء او اكثر ان يقدموا طلب قدم (٤١) ، والماده التي تليها تقول يناقش المجلس هذا الامر فيحدد خلال (١٤) يوم او يستطيع الاستبعاد انا مع عقد الجلسته مشان ما يعرف ان الحوار مخالف لذلك لكن تطبيقاً لاحكام النظام لا بد ان يصوت على تحديد الموعد او لا لانعقاد الجلسته لانها في الماده الاخرى ، الماده (١٢٨) يجوز لعشره اعضاء او اكثر ، قدم (٤١) ، نتمنى ان يبقوا على موقفهم ، الماده (١٢٩) قال :

الا اذا راي المجلس ان الموضوع غير صالح للنقاش من قدموا الطلب ليس المجلس هؤلاء اعضاء وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام دكتور الحاج

هكذا من الأشغال

الدكتور محمد الحاج :

شكراً معالي الرئيس

نقطة النظام ان النظام الداخلي

عاج حالتين : -

الحالة الاولى : ان يتقدم (عشرة)

نواب او اكثر بطلب المناقشة

الحالة الثانية : ان يتقدم اكثر من

(٤٠) ، فاذا تقدم اقل من (٤٠) هنا

يعرض الامر على المجلس ، هل يصلح

للمناقشة او لا يصلح ، اما اذا طلب

اكثر من (٤٠) المناقشة ، فقطعاً

الاكثر من (٤٠) رأوا انه صالح

للمناقشة وطلبوا تحديد جلسته مناقشه

ولا يجوز ان يقال يصلح او لا يصلح

في هذه الحالة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقه اتسم اصحاب النص

والتفسير عائد لكم ، النص يقول :

لعشره اعضاء او اكثر

واكثر الحقيقه ليست مربوطه

بسقف دون (٨٠) ، اكثر تعني من

(١٠) الى (٨٠) وهو عدد المجلس ،

ليست مربوطه في (٤٠) الحقيقه ولا

يوجد نص على (٤٠) ، الاستاذ اخو

ارشيده .

السيد عبد الله اخو ارشيده :

شكراً معالي الرئيس

في الحقيقه لانريد ان نقع في

متاهات تفسير للنظام الداخلي

الفصل في هذا القرار بأن قية المجلس

هنا القرار يصدر منه ارجو من معالي

الرئيس اختصار الوقت ان يعلن او

ان يطلب تحديد الموعد وبالتصويت

يظهر هل هناك موافقه من المجلس

على تحديد جلسته او رفض ، هنا

حسم الموقف نهائياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبد الله النور

معالي وزير التعليم العالي :

سيدي الرئيس حتى نكسب وقتنا

لا ثمانع في المناقشة فلنحدد الموعد ،

يعني الحكومه ورغبه المجلس في ان

نناقش ، نحن نريد المناقشة حتى نضع

المجلس في صورة الآليه التي طلبوا

الاطلاع عليها في جلسته الصور ،

عرض دولة الرئيس الموضوع

موعد للمناقشه ، انما التصويت متى

او أي يوم يحدد للمناقشه ، المجلس

يحدد متى تتم المناقشه ، اما ان يناقش

هل يجوز او لا ، هذا مخالف للنظام

لأن (واحداً واربعين) نائباً وقعوا

طلباً .

معالي رئيس المجلس :

ساطرح اولاً عن مبدأ طلب

المناقشه على المجلس الكريم ، من مع

مناقشة هذا الموضوع ؟

واضح ان هناك اكثرية ساحقه

تطلب هذا الموضوع .

الموعد تحده لانتجاوز (١٤) يوم ،

هل هناك مانع بالنسبه للحكومه لا

اعرف وانا سمعت ان كان هناك

لرئيس الوزراء لديه فتره سيكون

غائب ، لكن يجب تحديد الموعد في

خلال (١٤) ، دكتور النور .

معالي وزير التعليم العالي :

لايتمتع ، لكن نحن نفضل ان يكون

بالضبط بعد (١٤) يوم .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ بسام حدادين

وخلفيته واسبابه ومبرراته ،

وطلب عدد كبير من اعضاء الحضور

اطلاعهم على آليه ، هذا هي المناسبه

لاطلاع المجلس الكريم على الآليه

تريدها الحكومه كما يريدونها المجلس

فلا مخالف ، فلنشرع سيدي الرئيس

بتحديد الموعد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

دكتور عبد الله وانا اقدر كلامك

، قضيه ان بيت المجلس في صلاحية

او لا ، ينطبق سواء على طلب

النواب او على طلب الحكومه ايضاً ،

حتى لو طلبت الحكومه انها تريد

مناقشة عامه فلا بد للمجلس ان يقرر

ان هذه المناقشه مقبوله من المجلس ام

لا ، ساطرح اولاً ان المناقشه مطلوبه

من المجلس او لا ، اذا قررها المجلس

نتفق على الموعد المحدد نقطه نظام

شيخ جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

اولاً : لايجوز التصويت هل تحدد

المدة للمناقشه ام لا ، لان (واحداً

واربعين) نائباً وقعوا على تحديد

السيد بسام حدادين :

انا اقترح الاربعاء القادم

معالي رئيس المجلس :

الدكتور النصور

معالي وزير التعليم العالي :

الاحد القادم سيكون يوم عطلة ،

في يوم الاربعاء الذي يليه مثل هذا

اليوم سيكون انشغال لمجلس الوزراء

بامور خاصه به ، نحن نفضل

والارادة للمجلس وليس للحكومة

هذا واضح ، ونحن نفضل ان يكون

الاربعاء الذي يليه .

معالي رئيس المجلس :

لا بد ان تكون الحكومة موجودة

اثناء المناقشه ، نحن ولا نريد ان

نناقش مع بعضنا البعض ونريد وجود

الحكومة ورئيس الحكومة اثناء

المناقشه ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

لا بد من تبادل الراي والمشوره بين

الحكومة والمجلس وبالتالي طرقي

المعادله لا بد ان يتفقا ، وما دام ان

اخوانا في مجلس الوزراء يقولوا الاحد

وثلاثه ايام ليست مفرقه فليكن

الاحد بعد القادم وشكراً سيدي

الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

الحقيقه الحكومة اخذت باعها

بهذا بأنها اصلاً هي تبنت المشروع

وطرحته في غياب الدورة النيابيه ،

أي انها اخذت كل هذا الفراغ

بغياب المجلس ، عندما اجتمعنا في

قاعه الصور قال لنا رئيس الوزراء انه

يطلعنا كرم اخلاق منه وليس انه

ملتزم باعتبار ان دوره غير منعقد ،

اعتقد انه قد طال الوقت الذي

اخذته الحكومة لنفسها ، والموضوع

خطير جداً وتفاعلاته على الساحة

خطيره ، ونحن مسؤولين امام قواعدنا

ان لا نترك الأمر يستثمر احياناً بطرق

سيئه ، ومن هذا المنطلق والوضع

الامور في نصابها اسرع الوقت هو

الاولى بحشه ، اما الاطاله بعد هذا

فاعتقد انه بالسذات الحكومة بعد ان

الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة :

يا سيدي عفواً المذكره طلبت

امرين :

ان توقف الحكومة اجراءاتها في

رفع اسعار الخبز

معالي رئيس المجلس :

سنرفع المذكره بهذا الطلب

للحكومة ونناقشها .

الدكتور محمد عويضة :

اجراءات الحكومة مستمره

والحكومة اوعزت لاجهزتها .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لكم الزملاء الافاضل ونرفع

الجلسه .

طرحته في غيابنا لا يحق ان

تتمادى فيه ، اصّر على ما قاله

زملائي اننا يجب ان نطرحه يوم

الاربعاء القادم في اول جلسه .

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام الدكتور العزام

الدكتور عبد المجيد العزام :

سيدي المجلس غير ملتزم بيوم

الاربعاء والاحد ، يستطيع المجلس ان

يحدد يوم الثلاثاء قبل الاربعاء لاختيار

جلسه للمناقشه وهذا اقتراح اخر .

معالي رئيس المجلس :

اطرح بدايه الاحد بعد التسام

٨/٤ من معها ؟

واضح ان اكثره توافق على هذا ،

حكم خير

امين عام مجلس الامه

م . سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من المأهول